



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:

التخصص: محاسبة وتدقيق

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

إشراف الدكتورة:

لطيفة بكوش

إعداد الطلبة :

حسام الدين معوش

نبيل علاي

يوسف ديدي

رئيسا ومناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د . وردة سعادة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. لطيفة بكوش
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ا. عاي خليفة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
ربنا لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل.

إن الحروف لتتهدى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.
إن الكلمات لتقف عاجزة والعبارات تائهة بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نشكركم يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال أن هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل في مثل من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا ولا يبقى لنا في نهاية المشوار إلا قليلا فوجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه الرسالة.

جزيل الشكر والعرفان إلى:

المشرف الدكتورة: لطيفة بكوش التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل وكانت لنا السند والعون الموجه في كل خطوات إعداد هذه الرسالة.
كل التقدير والاحترام لأساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبية على المنابر وبذل مجهودات جبارة لينيروا دربنا وجزيل الشكر إلى عمال شركات التأمين العاملة في ولاية الوادي .

إلى الأنامل الذهبية التي أنجزت هذه المذكرة "مكتبة الشريعة"

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وإلى زوجاتنا الكريمات وإلى إخوتنا وأخواتنا وإلى كل الأهل والأقارب

إلى كل أساتذة العلوم المالية والمحاسبية وخاصة الأستاذة المشرفة "الدكتورة لطيفة بكوش"

إلى دفعة المحاسبة والتدقيق / مالية ومحاسبة 2020/2019

حسام الدين

نبيل

يوسف

الملخص

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي شركات لتأمين وقد أتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي وذلك عن طريق توزيع 60 إستبيان على العاملين في قطاع التأمينات بوكالات الوادي لتبين مدى أهمية المراجعة الداخلية في مؤسساتهم ومن خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن هناك أثر إيجابي للمراجعة الداخلية على شركات التأمين أدى إلى تحسين الأداء المالي شركات التأمين.

Summary

The aim of this study is to shed light on the extent to which internal audit contributes to improving the financial performance of insurance companies, In this study, the analytical approach was followed by distributing 60 questionnaires to workers in the insurance sector in agencies of the valley to show the importance of internal audit in their organization and through the results obtained, it was found that there is a positive impact of the internal audit on insurance companies, which led to improving the financial performance of insurance companies.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	المقدمة
6	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي
6	المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية
6	المطلب الأول: ماهية المراجعة
20	المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء
20	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
24	المطلب الثاني: معايير الأداء المالي وتقييمه
38	المطلب الثالث: فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي
49	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
49	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
51	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
52	المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة
55	الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
56	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
56	المطلب الأول: الطريقة
60	المطلب الثاني: الأدوات
62	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختيار الفرضيات
63	المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة
88	الخاتمة
92	قائمة المراجع
97	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	التطور التاريخي للمراجعة	07
2	التمييز بين المراجعة الداخلية والخارجية	18
3	عينة الدراسة ومساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين	60
4	مقاييس الاستبيان	60
5	نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبيان	61
6	طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	63
7	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس	64
8	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	65
9	توزيع أفراد عين الدراسة حسب المستوى الدراسي	66
10	توزيع أفراد عين الدراسة حسب الخبرة المهنية	67
11	توزيع أفراد عين الدراسة حسب الرتبة	68
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء لمتطلبات المراجعة الداخلية في المؤسسة	70
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للتأهيل العلمي للمراجع الداخلي	71
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير	72
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للاحترازية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية	72
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للأداء المالي	74
17	نتائج اختبار الارتباط للفرضية الرئيسية	75
18	تحليل نتائج الانحدار للفرضية الرئيسية	76
19	نتائج اختبار الارتباط للفرضية الأولى	77
20	تحليل نتائج الانحدار للفرضية الأولى	78
21	نتائج اختبار الارتباط للفرضية الثانية	79
22	تحليل نتائج الانحدار للفرضية الثانية	80
23	نتائج اختبار الارتباط للفرضية الثالثة	81
24	تحليل نتائج الانحدار للفرضية الثالثة	82
25	نتائج اختبار الارتباط للفرضية الرابعة	83
26	تحليل نتائج الانحدار للفرضية الرابعة	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان
1	المؤسسة تركز أيضا مجموعة الملاحظين والمتعاملين
2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس
3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر
4	توزيع أفراد عين الدراسة حسب المستوى الدراسي
5	توزيع أفراد عين الدراسة حسب الخبرة المهنية
6	توزيع أفراد عين الدراسة حسب الرتبة

قائمة الرموز

الاختصار	شرح الرمز باللغة العربية
Fr	رأس المال العامل
CFA	التوليد بهدف تحديد الأبعاد
EFA	تحليل عامل التأكيد
CARR	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
CAAT	الشركة الجزائرية للتأمينات
CASH	شركة التأمين في مجال المحروقات
SAA	الشركة الوطنية للتأمين
2A	الجزائرية للتأمينات
A	اليانس للتأمينات
CIAR	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين
GAM	شركة جام أسيرونس
SALAMA	شركة سلامة للتأمينات الجزائر
TRUST	شركة تراست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين
CNMA	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
MAATEC	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة
CAGEX	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
SCGI	شركة ضمان القرض العقاري
FGA	صندوق ضمان السيارات
FGAS	صندوق ضمان الخاضعين للتأمين
CCR	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CNA	المجلس الوطني للتأمينات
UAR	الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين
CNAS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء
CASNOS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء
CRMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
a	معامل ألفا كرونيانخ
SPSS	برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية

مقدمة

بناءً على التحولات التي طرأت على العالم في الآونة الأخيرة كان على الشركات أن تنتهج سياسات جديدة لمواجهة التحديات وشدة المنافسة من المحيط الخارجي الذي يتميز بالتطور السريع في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية التي فاقت إمكانيات المؤسسة .

في ظل كل هذه التغيرات أصبح لزاماً على هذه الشركات تطوير وتحسين أدائها وذلك بغية لإيجاد أنظمة للمراجعة ورقابة إدارية قوية ومتطورة يمكنها من البقاء وإثبات وجودها والمنافسة بين الشركات وللحفاظ على الموارد المتاحة للشركات أصبح أمراً ملحاً على الشركات الحديثة فرض المراجعة الداخلية على هياكلها كون المراجعة الداخلية لها دوراً هاماً في مساعدة إدارة الشركة من تحقيق أهدافها وإعطاء رؤية واضحة لتسهيل عملية الرقابة لكشف كل الاختلالات الموجودة في الشركة .

ظهرت المراجعة الداخلية نتيجة الصعوبات التي واجهت المراجعة الخارجية وذلك بإعطاء رأي محايد لكن غير دقيق وكذلك كبر حجم الشركات وتفرعها في نشاطاتها وأعمالها كون الشركة نظام مفتوح على العالم الخارجي الذي يتكون من عدة أطراف منها البنوك فكبر حجم الشركات ليعني التقدم والتطور ما لم يرافقها التسيير الجيد والعقلاني وهذا ما تسعى إليه المراجعة الداخلية إلى تحقيق أهداف الشركة .

1- الإشكالية:

بما أن المراجعة الداخلية تسعى إلى تحقيق أهداف الشركة.

بناءً على ما تقدم وبغية الإلمام بالموضوع وإعطاء صورة واضحة فإننا نجد أنفسنا أمام إشكالية يجب البحث فيها.

كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؟

2- الأسئلة الفرعية:

يمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل لتطبيق متطلبات المراجعة الداخلية أهمية في تحسين أداء المؤسسة؟
- ما مدى تأثير التأهيل العلمي للمراجع الداخلي على تحسين الأداء المالي لشركة التأمين؟
- هل لاستقلالية المراجع الداخلي وموضوعية إعداد تقاريره انعكاس على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؟
- هل احترافية ومقدرة المراجع الداخلي على أداء أعمال المراجعة الداخلية دور في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين؟

3- صياغة الفرضيات:

3-1- الفرضية الرئيسية:

تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للشركات.

3-2- الفرضيات الفرعية:

- لمتطلبات المراجعة الداخلية أثر في تحسين أداء المؤسسة.
- للتأهيل العلمي للمراجع الداخلي أثر على تحسين الأداء المالي.
- للاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير أثر في تحسين الأداء المالي.
- للاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية أثر في تحسين الأداء المالي.

4- أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة في التعرف على مجال عمل المراجع الداخلي وخاصة في مجال المالية.
- قلة الدراسات والأبحاث في هذا المجال.
- الأهمية البالغة للمراجعة الداخلية في الشركات.

5- أهداف الدراسة

- التعرف على المراجعة الداخلية للشركة؛
- التعرف على سير عمل المراجع الداخلي وإجراءاته وأساليبه المتبعة لتحسين الأداء؛
- الاهتمام بالنواحي الوظيفية للمراجعة الداخلية والدور التي تؤديه في مجال تحسين الأداء المالي؛
- التعرف على المراجعة الداخلية في شركات التأمين الجزائرية ومحاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

6- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في التعرف على مفهوم المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة وذلك من خلال توضيح الهدف الأساسي للمراجعة وهو المحافظة على أصول المؤسسة، ويساهم تطبيق المراجعة الداخلية بشكل صحيح في رفع مستوى الأداء المالي في المؤسسة.

7- حدود الدراسة:

تم إسقاط الدراسة على شركات التأمين والتي هي بطبيعتها مؤسسات مالية حيث تم التطرق إلى قياس مؤشرات الأداء المالي، لمعرفة دور المراجعة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، وقمنا بمقابلة مع إطارات وعمال شركات التأمين حول المراجعة الداخلية في شركاتهم وعرض عليهم استبيان لمعرفة ما مدى أهمية المراجعة الداخلية في شركاتهم.

حيث كانت الدراسة على شركات التأمين العاملة في ولاية الوادي خلال موسم 2020/2019.

8- منهج الدراسة وأدواتها:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي مع محاولة الإجابة عن الإشكالية وهي أهمية المراجعة الداخلية في تحسين مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني تم الاعتماد على منهج دراسة حالة الذي صور لنا واقع الموضوع محل الدراسة في شركات التأمين.

8-1- أدوات الدراسة:

- الكتب ذات الصلة بالموضوع.
- الأطروحات والرسائل الأكاديمية.
- المجلات والمقتنيات.
- المواقع الالكترونية والصفحات الرسمية للجامعات.

9- صعوبات الدراسة

- قلة المراجع خاصة بالنسبة للأداء المالي.
- عدم تناول كتب المراجعة للأنشطة المالية من خلال المؤشرات المالية بالشكل الكافي.
- عدم وجود قسم للمراجعة على مستوى وكالات شركات التأمين ذلك أن قسم المراجعة في الشركة الأم.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية في الدراسات الميدانية من طرف الشركة وذلك لظروف خاصة.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالذات.
- نقص الموظفين في الشركات وهذا بسبب جائحة كوفيد 19 التي تمر بها البلاد.
- ضغط العمل في الشركات بسبب نقص الموظفين أدى إلى عدم الاستقبال الجيد والاهتمام بنا.
- عدم إلمام الموظفين بالمراجعة الداخلية وهذا راجع إلى القيام بمهاته العملية على المستوى المركزي لا في الوكالات المحلية.

10- محتوى الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين الفصل الأول نظري يتناول جميع ما يتعلق بالمراجعة الداخلية والأداء المالي وإبراز العلاقة بين المراجعة الداخلية والأداء المالي عن طريق المؤشرات المالية أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الجانب التطبيقي وهو دراسة لشركات التأمين من خلال تقديم استبيان لجمع آراء حول قيمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين .

الفصل الأول

تمهيد

لقد شهدت المؤسسة عديد من التطورات عبر الزمن وتنامي في العلاقات الاقتصادية في مجال المبادلات التجارية جعل المؤسسة تتعامل مع العالم الخارجي الذي يتكون من عدة أطراف مختلفة وهيئات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسة فأصبح وجود وظيفة جديدة داخل الهيكل التنظيمي أمراً حتمياً وذلك لتواصل مع جميع المتعاملين والساهمين وإخطارهم بكل التغيرات التطورات داخل المؤسسة.

فلا يمكن لأي مؤسسة إلا ووجد بها قسم المراجعة الداخلية وإن كان تطورها متفاوت من مؤسسة إلى أخرى تبعاً لمتغيرات منها حجم المؤسسة ورأس المال وتعقيد العمليات والوعي الإداري للقائمين وغيرها من الأمور الأخرى.

وقد شملت تطور المراجعة الداخلية جوانب ذات أهمية ومساهمة في تحسين الأداء المالي في المؤسسة بشكل عام حيث أن الأداء المالي مفهومها جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسات وبشكل عام يمثل قاسم مشترك لاهتمامات المفكرين والباحثين، وهذا من منطلق أن الأداء المالي يمثل الدافع الأساسي لوجود مؤسسة اقتصادية أي نجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى كفاءة وفعالية أدائها وعليه نجد أن الأداء المالي يعتبر المحور الرئيسي الذي ينصب حوله جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة.

ويتطرق هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية
- المبحث الثاني: الأداء المالي وتحسينه
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة عمل قلبي يهدف إلى المراجعة والتحقيق الذي يمارسه شخص معين أو جهة معينة بغرض الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تمثيل المهام وإنجاز الأهداف المسطرة بصفة عامة فتوسع حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها عقد من مهام الإدارة خاصة من حيث الرقابة.

حيث تتوصل إدارة المؤسسة إلى ضمان تحقيق أهدافها، كان لابد لها من القيام بإنشاء قسم خاص يطلق عليه إسم قسم المراجعة الداخلية، والهدف منه مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات عن طريق تلك الرقابات التي تقوم بها.

المطلب الأول: ماهية المراجعة

إن الوصول إلى مفهوم دقيق يقتضي استعراض كافة مراحل المراجعة من بداية ظهورها التاريخي ومرورها بكافة الفترات الزمنية، ثم نستعرض أهم التعاريف لها وأنواعها المتعددة.

أولاً: لمحة تاريخية

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع حاجاته، عكس المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار وحدة قياس السلعة والخدمات المتبادلة، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمراجعة ومراقبة الحسابات، إذ أن هذه الأخيرة لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته، لفحص حسابات النظام من حيث مدى التطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل.¹

لقد صاحب تطور المراجعة والمراقبة تطور النشاط التجاري والاقتصادي، فمنذ النهضة التجارية بإيطاليا، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتطور مستمر الذي تبع تطور المنشآت والمؤسسات فلم تكن الحاجة إلى المراقبة الخارجية قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة إذا كان المالك مالكاً ومسيراً في نفس الوقت، غير أن ظهور المنشآت الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، تميز بالحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة الركب، فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض، حيث تتوفر لديه، على المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور بدوره إلى انفصال، تدريجياً، الملكية عن التسيير، لقد لوحظ، مع مرور الزمن، أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير، لقد لوحظ مع مرور الزمن، أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير، وحتى انتخاب وتعيين البعض منهم للقيام بتلك المهمة المتمثلة في مختلف الوظائف الحقيقية للمؤسسة غير ممكن، في الغالب، لما قد تتطلبه تلك الوظائف من كفاءات متخصصة ينبغي اقتناؤها من سوق العمل، هذا بالإضافة إلى تدخل الدولة الكبير في مختلف المجالات وتوسع أجهزتها وعليه، فإن انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها

¹ محمد بوتين، المراجعة وعراقية الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 3.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

كانت سبب ظهور المراجعة والمراقبة، التي يقوم بها شخص محترف، محايد، مستقل وخارجي، كوسيلة تطمئن أصحاب الأموال نتيجة ما استثماروه وعن عدم التلاعب فيه.¹

وإذا كان التدخل المراجع الخارجي هو بهدف إعطاء رأي محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات، عن مدى شرعية وصدق الحسابات مما يكسب المعلومات المحاسبية قوتها القانونية، فإن المجالات عديدة ومتشعبة الشيء الذي أدى إلى ظهور أنواع من المراجعة والمراقبة وتنوع أهدافها، لتتعدى مجال الحسابات الختامية وعناصر المركز المالي عناصر الذمة من أصول وخصوم، تدرس مختلف الوظائف في المؤسسة، خططها، تحديد الانحرافات وأسبابها والعمل على رفع مستوى الأداء والكفاية الاقتصادية.²

الجدول رقم (01): التطور التاريخي للمراجعة.

المدة	الأمر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، كاتب.	معاينة السراق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش، ومعاينة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش وتأكيد صحة الميزانية.
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1900 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صحة وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى	الحكومة، هيئات أخرى	شخص مهني في	الشهادة على نوعية نظام الرقابة

¹ محمد بوتين، مرجع سابق، 3-4.

² محمد بوتين، مرجع نفسه، ص: 3-4.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

1990	والمساهمين.	المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص: 7-8.

ثانيا: مفاهيم عامة حول المراجعة

توجد عدة تعاريف للمراجعة، من باحث إلى آخر لكن كل هاته التعاريف تصب في قالب واحد وسنحاول في هذا السند تقديم أهمها:

عرفها "خالد أمين" المراجعة على أنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تبحث التدقيق فحصاً إنتقادياً منظماً اقتصادياً منظماً بقصد الخروج برأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة¹.

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالقياس الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمه بالطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، تم التوصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية².

وعرفت المراجعة على أنها: عمل فحص يسمح بتقسيم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها، في نشاط أي مؤسسة بهدف ضمان شرعية ومصداقية المعلومات من أجل المساهمين، المساهمة البنوك والمنظمات الحكومية³. وقد عرف كل من (BECOUR, BOUQUIN) المراجعة أنها النشاط الذي يطبق باستقلالية ووفق لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم ومدى الملائمة، ودرجة الثقة وسر جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا وفق معايير المحدد لها¹.

¹ خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النصية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980، ص: 10.

² الصبان، محمد سمير والفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص: 18.

³ Encyclopydia, France, 2003, Cd.

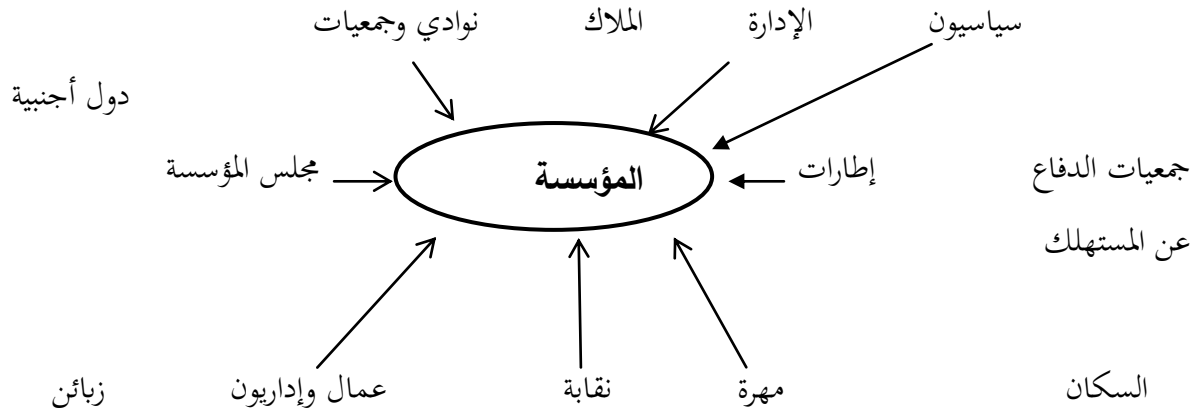
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

إن كل منظمة (Organisation) كالمؤسسة تسطر أهدافها وتسعى إلى تحقيقها إذا كان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين هم في حاجة إلى معلومات، قصد التسيير الأحسن ما أمكن لنشاطها، الملاك (مساهمون، شركاء... الخ)، يعبدون في الغالب عما يجري في المؤسسة وهم في حاجة إلى معلومات حول النتائج والوضعية المالية لهذه الأخيرة، العمال المهتمون أكثر فأكثر بالمشاكل والنتائج المتوصل إليها فهم لهم الغير كذلك، أي كل المتعاملين معها من زبائن وموردين، السلطات العمومية، مساهمين محتملين، بنوك، وغيرهم، وعليه فالمؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين كما يظهر في الشكل (1-1)، ذوي مصالح مختلفة ومتعارضة أحياناً ومن هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج ولكي تنال رضاهم لابد أن تكون تلك المعلومات بعيدة عن الشكوك، وكذلك لابد أن تخضع إلى المراقبة.

فالمراجعة إذن هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي حررت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات².

الشكل رقم (01): المؤسسة تركز أيضاً، مجموعة الملاحظين والمتعاملين.

شعوب أخرى



عرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة على أنها تسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استناداً على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم³.

¹J.C. Becour, H. Bouquin. Audit opérationnel, Edition, Economica, Paris, 1996. P: 12.

²محمد بوتين، مرجع سابق، ص: 09.

³طواهر محمد الهاشمي صديقي مسعود، مرجع سابق، ص: 10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

لم تكتف المنظمة بالتعريف السابق وأضافت توضيح ينظر من خلاله للمراجعة من منظورين تبعاً للأهداف المستوحاة منها:

- تقدير نوعية المعلومات: أي تشكيل رأي حول المعلومات المنتجة داخل المؤسسة:
- تقدير النجاعة وفعالية النظام المعلوماتي والتنظيم.
- استناداً إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها المراجعة، وهي:
- الفحص؛
- التحقيق؛
- التقرير؛
- أ- الفحص

يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتوحيها، أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

ب- التحقيق

يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، وعلى مدى تأثير المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

وبما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة، فإن أي خلل في النظام المولد لها يؤدي حتماً إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبية والمحافظة على استمراريته في ظل التقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها ليسمح هذا الأخير بتوليد معلومات تكون ممثلة للوضعية الحقيقية للمؤسسة.

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان ينظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي محايد فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث المالية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

ج- التقرير

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة بين المراجعة وثمرتها.

ثالثاً: أنواع المراجعة

تعتبر مراجعة النظم المعلوماتية من بين أهم الوسائل المقومة لهذه النظم وعلى وجه الخصوص نظام المعلومات المحاسبية الذي يراد منه توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وملائمة لاتخاذ القرارات، لذلك بات من الضروري على المؤسسة الاقتصادية العمل بنوع مهين من المراجعة يناسب شكلها، حجمها وطبيعة نشاطها من جهة ومن جهة أخرى مصداقية وصراحة أكثر للمعلومات وضمان لمستعملي القوائم المالية.

إن تبني نوع معين من المراجعة وملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المستوحاة منها، وبالتالي المساهمة في تقويم النظام المراجع والمحافظة على استمراريته، سوف نميز بين مختلف أنواع المراجعة انطلاقاً من الزاوية المنظور من خلالها إلى المراجعة، وكذلك من زاوية القائم¹.

- من زاوية الإلزام القانوني؛
- من زاوية مجال أو نطاق المراجعة؛
- من زاوية توقيت المراجعة؛
- من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات؛
- من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة؛

3-1- من زاوية الإلزام القانوني

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض مؤسسات الشركات كشركة المساهمة وعدم إلزامية المراجعة إلى غيرها من مؤسسات الشركات كشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التضامن، لذلك سنميز بين نوعين من المراجعة في هذا البلد.

- المراجعة الإلزامية؛
- المراجعة الاختيارية؛

1- المراجعة الإلزامية

¹ الصبان، محمد سمير والفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص: 41.

هي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المستوحاة من المراجعة، نص المشرع الجزائري في القانون التجاري¹، وفي مادته رقم (609) على ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى شركات المساهمة (الأموال).

2- المراجعة الاختيارية

وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بعد الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبة الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبة وعن نتائج الأعمال والمركز المالي، إذ أن هذه المعلومات تتحد كآساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد. المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته (584) على تعيين مندوب للحسابات في حالة الاقتضاء لذلك.

3-2 من زاوية مجال أو نطاق المراجعة

يعتبر مجال أو نطاق المراجعة من بين أهم المحددات التي تفرز نوعين من المراجعة هما على النحو الآتي:

- المراجعة الكاملة؛

- المراجعة الجزئية؛

1- المراجعة الكاملة

في هذا النوع من المراجعة يخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات والقيود المثبتة بقصد إبداء رأي محايد حول صحة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ككل، فعملية المراجعة لا بد أن تتقيد بمعايير ومستويات المراجعة المتعارف عليها، وفي ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات وكبر حجم أصناف منها، بات من الضروري تبني أسلوب العينة في اختيار المفردات التي يقوم المراجع بفحصها بغية إصدار رأي حول جميع المفردات، مما يعكس صراحة مسؤولية المراجع على جميع المفردات لا على العينة التي شملتها اختباره.

نشير في الأخير إلى أن اتباع أسلوب العينة والاختبار في المراجعة زاد من اهتمام المؤسسات بنظام المراقبة الداخلية، لأن كمية الاختبارات وحجم العينة يعتمد في اختيارها على درجة منابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة.

2- المراجعة الجزئية

¹ طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود، مرجع سابق، ص: 210.

تعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيقاً في المراجعة الخارجية، كأن يوكل إلى مراجع خارجي مراجعة بند معين من مجموع البنود كمراجعة النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون دون غيرها، أو سبب انتشار هذا النوع يكمن في الشكوك في البند المراد مراجعته سواء من الجهة المسيرة أو الشركاء في وجود أخطاء أو غش أو تلاعب يظهر في عدم دقة وصراحة المعلومات الناتجة عن النظام المولد للبند. تبعاً لما سبق، أصبح من الضروري تقييد هذا النوع من المراجعة بالعناصر التالية:

- وجود عقد كتابي يوضح نطاق عملية المراجعة.
- إبراء ذمة المراجع من المصور والإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه.
- حصر مسؤولية المراجع في مجال المراجعة أو في البند المعهود عليه.

3- من زاوية توقيت المراجعة

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية إلى أنواع المراجعة ونميز بين نوعين هما المراجعة المستمرة والتي هي غير محدودة بالوقت والمراجعة النهائية والتي هي محدودة بالوقت وعادة ما تكون عند نهاية الدورة المحاسبية، لذلك سنتطرق إلى النوعين التاليين من المراجعة والناجمين عن هذه الزاوية:¹

- المراجعة المستمرة؛
- المراجعة النهائية؛

1- المراجعة المستمرة

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني مضبوط مسبقاً ويستجيب إلى الإمكانات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح إلى المؤسسات كبيرة الحجم إذ يصعب في ظلها على المراجعة النهائية من تحقيق الأهداف المنوطة بها.

في الأخير نشير إلى أن هذا النوع من المراجعة محاسن ومساوئ هي على النحو الآتي:

أ- محاسن المراجعة المستمرة

¹ طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود، مرجع سابق، ص: 24.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

توفير الوقت الكافي لدى المراجع، مما يساعد على التوسع في نطاق الفحص وزيادة حجم الاختبارات والمجالات التي تخضع للتحقيق، بالتالي المراجعة بشكل وافي.

- إمكانية عرض القوائم المالية الختامية في وقت مبكر من السنة، كون أن المراجع قام خلال السنة بالفحص والتحقق من البيانات والسجلات المحاسبية مما يمكنه من إبداء رأي في محايد عن القوائم المالية محل الفحص في الوقت المناسب.

- إمكانية كشف الأخطاء والغش والتلاعب في وقت مبكر للعمل على تصحيح الأخطاء وتفادي حدوثها في المستقبل، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة الغش والتلاعب ومع الوقوع فيه في المستقبل.

- تحدث الزيارات المتكررة من المراجع وأعوانه شعوراً نفسياً لدى الموظفين فيمتعون عن إكمال الأخطاء والغش، مما ينقص احتمال حدوثها.

- التنظيم الجيد للعمل من قبل المراجع في مكتبه، دون ضغط أو إرهاق موسمي، يسمح بحسن سير العمل وارتفاع مستوى الأداء ونجاح المراجعة في تحقيق أهدافها.

ب- مساوئ المراجعة المستمرة

- احتمال قيام موظفي المؤسسة بتغيير أو حذف أرقام أو قيود تم إثباتها في المستندات والسجلات بعد مراجعتها سواء كان ذلك بحسن نية أو بقصد الغش لتغطية الاختلاس، استناداً على أن المراجع لا يعود ثانية لفحص تلك المستندات والسجلات.

- باعتبار أن اختبار المفردات من طرف المراجع يتم بصورة مستقطعة سواء من يوم إلى آخر أو من جزء إلى جزء آخر، فإن هذا الشكل قد يؤثر على مدى متابعة القائمين بالمراجعة لجميع الجوانب المرتبطة بمجال الفحص وخاصة منها التي تحتاج إلى فترات طويلة لإتمامها، وكذلك قد يترتب على ذلك السهو من جانب المراجع خاصة فيما يتعلق بإتمام الاختبارات الضرورية للمفردات المختارة، مما قد يستغله العاملون بالمؤسسة لتحقيق بعض الأغراض الخاصة.

- حدوث ملل لدى المراجع ولدى الموظفين نظراً لوقت الطويل المستغرق، إذ ربما يؤدي إلى تكوين علاقات شخصية بين الطرفين ويصح عمل المراجع روتيني لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المراجعة من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر على حياد واستقلال المراجع الذي هو أحد أهم المعايير العامة للمراجعة.

- إن الزيادات المتكررة والمستمرة للمراجع تعطل عمل موظفي المديرية محل المراجعة، كون أن هذه الزيادات تؤدي إلى ارتباك الموظفين عند أداء وظائفهم.

2- المراجعة النهائية

يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع أن هذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل ويستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة. نستطيع أن نميز بين المزايا والعيوب في هذا النوع من المراجعة عبر الآتي:

أ- مزايا المراجعة النهائية

- عدم إمكانية تلاعب الموظفين في المستندات والسجلات وكل ما يتعلق بالسنة المالية الماضية من معالجة للبيانات المحاسبية والقوائم المالية الختامية، باعتبار أن المعلومات التي تنصب عليها المراجعة تعود إلى سنة مالية انتهت.

- انخفاض تكاليفها نسبياً مقارنة بالمراجعة المستمرة، اعتماداً في ذلك على الوقت المستغرق.

ب- عيوب المراجعة النهائية

- قصر الفترة الزمنية اللازمة للمراجعة، مما يؤدي إلى عدم التمكن من إصدار حكم سليم حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في ظل العمليات العديدة للمؤسسة.
- إن اكتشاف الأخطاء والتلاعب بعد انتهاء السنة المالية، قد يترتب عليه عدم إمكانية معالجة ما تم اكتشافه، مما يعكس صراحة عدم تمثيل المعلومات المحاسبية عدم تمثيل المعلومات المحاسبية المراجعة للحقائق داخل المؤسسة.
- في ظل نقص عدد المراجعين الخارجين في بعض المناطق، قد يسند إلى مراجع معين عدة أعمال للمراجعة مما قد يؤثر سلباً على نوعية العمل المؤدى من المراجع الذي تبلور في الرأي الذي تقدم من طرفه.

3- من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات

إن كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها سواء الداخلية أو الخارجية، خلق صعوبة لفحص العمليات التي يقوم بها موظفي هذه المؤسسة مما قد ينجس سلباً على المعلومات الناتجة عن النظم المعلوماتية خاصة فيما يتعلق بدقة وتعبير هذه المعلومات للوضعية الحقيقية للحدث، إذ تتخذ هذه المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات التي

يتوقف صوابها على صحة الأساس، لذلك بات من الضروري وجود نوعين من المراجعة يتعلق الأول بمراجعة كل العمليات والمستندات والبيانات وطريقة تجهيزها وتعتبر مراجعة شاملة، ويتعلق الثاني منها بمراجعة اختيارية، تستند على العينة المختارة من مجموع المفردات المراد فحصها، ستميز بين هذين النوعين من المراجعة في الآتي:

- مراجعة شاملة (تفصيلية)؛

- مراجعة اختيارية؛

1- المراجعة الشاملة (التفصيلية)

تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هذا النوع قد يكون شامل بالنسبة إلى بند معين وقد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة، على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع وأصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والبند أو الكل المراد مراجعته.

2- المراجعة الاختيارية

يستند هذا النوع على الاختيار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على كل أو مجموع المفردات (المجتمع)، أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات.

لذلك تظهر لنا وبجلاء أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

وما دام أن المراجع يهدف من وراء فحصه للبيانات والسجلات المحاسبية إلى إبداء رأي في محايد حول مدى تغير المعلومات المحاسبية للوضعية الحقيقية للمؤسسة، فإنه لا بد من القيام بمراجعة العينة المختارة في ظل هذا النوع وفق الخطط التالية:

- المعاينة على أساس التقدير

- المعاينة على أساس القبول أو الرفض

- المعاينة الاستكشافية

في الأخير نشير إلى الحكم الصادر عن مراجعة العينة، فقد لا تمثل لمفردات المجتمع وهذا راجع إلى المشاكل الآتية:

- عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل
- عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختيار العينة
- الأخطاء الواردة عند عملية تقدير معالم المجتمع

3- من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة

يمكن تقسيم المراجعة من هذه الزاوية إلى نوعين هما:

- المراجعة الخارجية؛
- المراجعة الداخلية؛

1- المراجعة الخارجية

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال القول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات عن الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرين، البنوك).

2- المراجعة الداخلية

نشأ هذا النوع من المراجعة بناء على الاحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للمؤسسة من أجل فحص البيانات والسجلات المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية بغية الحصول على معلومات تعكس الوضعية الحقيقية ويتخذ على أساسها القرارات، يمكن سرد التعريفين الآتين للمراجعة الداخلية.¹

عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين المراجعة الداخلية على أنها نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة بالأخرى.

وعرف (Etienne) كذلك المراجعة الداخلية على أنها تكون داخل المؤسسة، وظيفة مستقل للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة.

¹ طواهر محمد التوهامي، صديقي مسعود، مرجع سابق، ص: 31-32.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

من خلال التعريفين السابقين يظهر لنا بأن المراجعة الداخلية يقوم بها أطراف داخل المؤسسة من أجل الوقوف على النقاط الآتية:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- مراجعة نظام المعلومات المحاسبية للمولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري.
- فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية.
- حماية أصول المؤسسة.

في الأخير سنميز بين النوعين السابقين من المراجعة في الجدول الآتي:

الجدول رقم: (02) التمييز بين المراجعة الداخلية والخارجية:

البيان	المراجع الخارجي	المراجع الداخلي
الهدف أو الأهداف.	1- الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث (الملاك)، عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تمدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز التالي. 2- الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.	الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة، عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبية كفء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك يصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومع الأخطاء والغش والانحراف عن السياسات الموضوعية.
نوعية من يقوم بالمراجعة	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الإدارة.
درجة الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال كامل من الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات ولكنه يخضع لرغبات وحاجات الإدارات الأخرى.
المسؤولية.	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره	مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.	تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.
نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعين والعرف السائدة ومعايير المراجعة المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال الراجعة الخارجية.
توقيت الأداء	يستمر الفحص غالباً مرة واحدة في نهاية السنة المالية وقد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة.
	يستمر الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.

المصدر: الصبان محمد سمير والفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990م، ص: 44.

المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء

يتبوأ الأداء المالي مكانة هامة عن المؤسسات والشركات الاقتصادية، حيث ركزت عليه كثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية الحفاظ عليه والبقاء والاستمرارية واستغلال الموارد المالية الاستغلال الأمثل، ولهذا فإن الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث توفر الإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المنشأة لأهدافها:

لذلك تم التطرق في المبحث إلى:

- **المطلب الأول:** مفهوم الأداء والأداء المالي.
- **المطلب الثاني:** أهمية وأهداف الأداء المالي ومعايير الأداء وتقييمه خطوات تقييم الأداء المالي وفعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي
- **المطلب الثالث:** فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

يرجع اهتمام المؤسسات والشركات بالأداء المالي إلى أهميته في الحفاظ على البقاء والاستمرارية فهو يعد السبيل والحل الأمثل لذلك حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لقياس الأداء الفعلي في أنشطة الشركات في خلال مؤشرات مالية لتحديد انحرافات عن الأهداف المحددة سلفا.

أولاً: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوماً شمولياً وهاماً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني ومناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم.

ثانياً: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

ومما سبق فإن الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح من غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركات فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

تعتبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية¹.

ويعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية ومعدل نمو الأرباح، ومن فإن الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، فالأداء المالي يتجسد في قدرة الوظيفة المالية على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة،

مما سبق نستنتج بأن الأداء المالي يتحقق في حالة قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لمواردها المالية والمادية².

ثالثا: أهمية وأهداف الأداء المالي

أ- أهمية الأداء المالي³.

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائه وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد وأسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 45-46.

² منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، المجلد 31، عدد 1 جوان 2020، ص: 186-187.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص: 46، 47، 48.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

1- يمكن المستثمر من معرفة ومتابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

2- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات. وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة
- تقييم سيولة الشركة
- تقييم تطور نشاط الشركة
- تقييم مديونية الشركة
- تقييم تطور توزيعات الشركة
- تقييم تطور حجم الشركة

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها وهو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة نذكر منها: التوازن المالي، نمو النشاط، الربحية والمر دودية، السيولة، توازن الهيكل المالي:¹

- الهيكل المالي

وهدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها، ومنه يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة - رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل - وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

- نمو المؤسسة

يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجيتها تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح وهيكل التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

- الربحية والمردودية

تمثل الربحية عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية وإدارة الشركة في توليد الأرباح، وتمثل نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على الحقوق الملكية (الأرباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية) ويقيس هذا المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس مال المستثمر في الشركة ويتوقع أن تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم علاقة موجبة.

¹ كحيل سليم، دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 14-15.

- السيولة

تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة، "المخزونان والقيم القابلة إلى التحقيق" إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

- توازن الهيكل المالي

يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، أي أن التكلفة المالية تلعب دوراً مهماً في تخصيص الأمثل للموارد المالية¹.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي وتقييمه

إن عملية تقييم الأداء المالي لشركة تعطي تقييم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً لنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً.

أولاً: معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام المركز المالي للشركة، ونوضح فيما يلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب.

المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية سنوات سابقة لنفس الشركة، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلاً تتم مقارنة، مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.

المعايير القطاعية (الصناعية)

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للشركات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستاء منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من

¹ كحيل سليم، دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة Master أكاديمي، تخصص: فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 14-15.

القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه الشركات، لكن يعاب عليها عدم الدقة، التفاوت من حيث الحجم وطبيعة النشاط.

المعايير المطلقة

وهي أقل وأضعف من المعايير من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع الشركات وتقاس بها التقلبات الواقعية وعلى الرغم من اتفاق الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي مازالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

المعايير المستهدفة

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الشركات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات الصحيحة لها¹.

ثانيا: تقييم الأداء المالي

أ- مفهوم تقييم الأداء المالي

هو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط من أجل دراسة جوانب القوة والضعف، كذلك يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة، محددة مسبقا، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف معينة محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجد الأداء، نستنتج مما سبق أن تقييم الأداء المالي هو التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف من خلال مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية فيما يخص الانحرافات الناتجة عن عدم تطابق النتائج المحددة المنتظرة².

¹ عادل رحومة، دور المراجعة الداخلية في تحسن الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص: 50-51.

² منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، مرجع سابق، ص: 187.

ب- أهمية تقييم الأداء المالي

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات فحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، وبذلك بعد تقييم الأداء المالي¹.

✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة لكل أو جانب معين من أداء المؤسسة أو لأدائها إسهامها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

✓ أداة لتدراك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية لكثرة الديون ومشكل العسر المالي وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل.

✓ أداة تحفيز القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية عن تقييم والنجاح من غيرها.

ج- أهداف تقييم الأداء المالي

يسمح تقييم الأداء المالي بقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة، كما يسمح بالحكم على الكفاءة في استغلال مواردها المتاحة من جهة ثانية، وعليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في²:

- ✓ السيولة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل.
- ✓ كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم.
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة.
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع.

د- الجهات مسؤولة عن تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

سوف نتعرف على الجهات المسؤولة عن تقييم الأداء المالي، وهل هي من داخل المؤسسة أو من خارجها؟، وكذا العوامل المؤثرة على الأداء المالي³.

¹ منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، مرجع سابق، ص: 187.

² منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، مرجع نفسه، ص: 187.

منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، مرجع نفسه، ص: 188، 189.

- الجهات المسؤولة عن تقييم الأداء المالي

يتم تقييم الأداء المالي من عدة أجهزة داخلية (من المؤسسة ذاتها لإجراء الرقابة الذاتية على الأداء) أو أجهزة خارجية (تقوم بالرقابة على الوحدة) مثل الشركة القابضة والجهاز المركزي للمحاسبات.

✓ **الأجهزة الداخلية:** تهدف إلى تحسين مستوى الأداء واتخاذ القرارات السليمة، ورسم السياسات للوصول إلى تحقيق أهداف الوحدة الذاتية دون انتظار تقرير من الرقابة الخارجية.

✓ **الأجهزة الخارجية:** تهدف للتعرف على مواطن الضعف والقوة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تعمل في نفس النشاط، وتنقسم الرقابة إلى:

❖ **الشركة القابضة:** تشرف على مجموعة المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بمراقبة أداء المؤسسة، بهدف

التعرف على مواطن قوة أو ضعف الأداء بها مقارنة بأداء المؤسسات الاقتصادية التي تزاوّل نفس النشاط وتعيش نفس الظروف وتتبع لنفس الشركة القابضة.

❖ **الجهاز المركزي للمحاسبات:** يقوم بالرقابة الخارجية الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية، مما يمكنه

إضافة على الأساليب السابقة استخدام مؤشرات تقيس أداء المشروع على المستوى الوطني في ضوء ما لديه من بيانات وإمكانيات.

- العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي:

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعوقها على أداء وظيفتها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم هذه العوامل نجد ما يلي:

✓ **العوامل الداخلية:**

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيته، وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

* الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

* الرقابة على استخدام الموارد المتاحة والرقابة على التكاليف.

* إدارة السيولة والمؤشرات الخاصة بالربحية.

✓ العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيته، ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة عليها، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهةها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات نجد ما يلي:

* التغيرات التكنولوجية المتوقعة للمنتجات

* القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات

* السياسات المالية والاقتصادية للدولة

هـ- أنواع تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي إحدى وسائل الإدارة الفعالة لتحقيق من مدى إنجاز الأهداف المخططة للوحدة وأداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها، وعليه فإنه عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء.

- تقييم الأداء المخطط؛
- تقييم الأداء الفعلي؛
- تقييم الأداء المعياري؛
- تقييم الأداء العام (الشامل)؛

1- تقييم الأداء المخطط

يقصد بهذا النوع تقييم أداء المؤسسة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتواصل إليها والسياسات المخطط لها، ويعتبر من أهم المهام التي تتعلق بتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي تسير عليها المؤسسة في المستقبل لعرفة الاحتياجات المالية له سواء قصيرة أو طويلة الأمد¹.

2- تقييم الأداء الفعلي

¹ مجيد محمود الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب، دار المناهج، 2006، ص: 43.

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من تقييم كفاءتها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي: ما هي المعايير والمؤشرات التي يتمن اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الداء المراد تقييمه. ويتمثل تقييم الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناء على المعايير الفعلية والكفاءة¹.

3- تقييم الأداء المعياري

عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه فعلياً مع القيم المعيارية، وذلك عن طريق مقارنة مع جميع أنشطة المؤسسة من (إنتاج ومبيعات والأرباح ... الخ)، المحققة خلال الدورة مع تلك التي تم تسطيرها من قبل إدارة المؤسسة من أجل أن تكون مقياساً على النتائج فعلياً فيما إن كانت مرضية أم لا ذلك بوضع حدود معيارية في مجال قدرات وإمكانيات الإنتاجية للمؤسسة، من خلال النسب الفعلية مع النسب المعيارية.

4- التقييم الأداء العام (الشامل)

يقصد به تقييم الأداء عام وشامل لجميع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية عن طريق استخدام مؤشرات والنسب في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط آخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الإنتاج عالياً على بقية الفعاليات أو تعطي ربحية المؤسسة هذه أو عائد الاستثمار ... الخ وباستخدام هذه ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية².

و- المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي

- قياس الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي

* رأس المال العامل

رأس المال العام: الأصول المتداولة - المطلوبات المتداولة.

يستخدم رأس المال العام، أو كما يطلق عليه صافي رأس المال العام، في تقدير قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فالشركات تسعى إلى موازنة الربحية مع السيولة لضمان إمكانية تسيير أنشطتها، ونتيجة إلى ذلك تسعى إلى تحقيق التشغيل الأمثل رأس المال العام لتعظيم السيولة وخفض تكلفة رأس

¹ مجيد محمود الكرخي، ص: 45.

² مجيد محمود الكرخي، مرجع نفسه، ص: 45.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

المال، ويشير رأس المال العامل الإيجابي إلى أن الشركة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتوفير فائض من السيولة لتطوير أعمالها وخفض الديون، لذلك ينظر المحللون إلى رأس المال العامل كمؤشر على فعالية الشركة في إدارة عملياتها اليومية، فإذا انخفضت قيمة رأس المال العامل من فترة إلى أخرى، هذا وتعتبر نسبة 20% إلى المطلوبات المتداولة، نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت قيمة رأس المال العامل أقل من صفر، فإن الشركة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها¹.

كما يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات منقوصة منها عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة، ويحسب وفق العلاقة الآتية²:

من أعلى الميزانية: يمكن تعريف بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

من أسفل الميزانية: يعرف على أنه الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الدائمة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

وهنا يتعين التفرقة بين الحالات الآتية:

Fr > 0 إذا زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة أي أن معدل التداول أكبر من الواحد الصحيح في هذه الحالة يكون صافي رأس المال العام هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة التي يتعين تمويله بقروض طويلة الأجل وحقوق الملكية.

¹ فهمي مصطلح الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، ط1، 2008، ص: 35-36.

² أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، الدار العلمية للنشر والتوزيع، النسخة الثاني، القاهرة، 1994، ص: 23.

Fr = 0 إذا كانت لأصول المتداولة مساوية تماما للخصوم المتداولة فإن صافي رأس المال العامل يكون مساويا للصفر ومعدل التداول واحد الصحيح.

Fr < 0 إذا كانت الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة فإن صافي رأس المال العامل يكون سالبا، ومعدل التداول أقل من الواحد الصحيح وهنا يمكن القول بأنه لا يوجد تمويل طويل الأجل للأصول المتداولة¹.

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل².

تعرف على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية.

تعتبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدور الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية "قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة"، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفيات المصرفية³.

أي يمكننا أن نعرف الاحتياجات من رأس المال العامل في تاريخ معين على أنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ونقول أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت احتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال أكبر من مواردها.

يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - النقدية) - (ديون قصير الأجل - السلفيات المصرفية).

¹ عبد العزيز محمد المخلاني، أساسيات الإدارة المالية، جامعة صنعاء، ص: 256-257.

² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص إدارة مالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2016-2017، ص: 24.

³ ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مرجع نفسه، ص: 25.

قد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

* تغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل:

● الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العام $= 0$

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

● الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال العامل < 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

● الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال العامل > 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعد الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

* الخزينة

وردت عدة تعاريف للخزينة ويمكن تعريفها كما يلي:¹

- الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية.
- كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.
- كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

¹ ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 27.

- كما يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة. ويمكن حساب الخزينة وفق طريقتين هما:¹

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس المال الإجمالي} - \text{احتياج رأس المال العامل الإجمالي} \\ \text{الخزينة} &= \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية} \end{aligned}$$

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

- الخزينة الموجبة

هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

- الخزينة السالبة

نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عملية الاستغلال فندجاً إلى الاقتراض قصير الأجل هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، وهذا يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

- الخزينة الصفريّة

إذا كانت الخزينة صفريّة هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

1- قياس الأداء المالي من خلال النسب المالية

¹ أيمن لعجال، كمال مباركة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي - تسبة، تخصص مالية المؤسسة، 2018/2017، ص: 29-30.

- نسب السيولة والكفاءة

النسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسما بالنسبة المرجعية، فالنسبة تقيس العلاقة الكمية بين كميتين وبذلك يمكن الحكم على الموقف موضوع البحث وهذا ما توفره النسب المالية.

- نسب السيولة

تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، وأيضا بنسب رأس المال العامل، وكلما ارتفعت نسب السيولة، فإن الشركة ستمتلك هامش أكبر من السلامة لتغطية الالتزامات، وفي نفس الوقت، فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم توظيف الشركة لجزء كبير من أموالها، بعض الأمثلة على نسب السيولة السريعة، ونسب النقدية، ونسب التغطية من التدفقات النقدية، وكما هو الحال مع جميع مقاييس السيولة، فإن المؤشرات التي تدل على أن الشركة بالكاد قادرة على تسديد المدفوعات قصيرة الأجل، قد تواجه مشاكل مالية في الأجل المتوسط والطويل، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدراسة والتحليل¹.

- نسبة التداول

$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	طريقة الحساب
--	--------------

تبين عدد مرات قابلية أصول الشركة المتداولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعتبر أصول الشركة ضمانا لالتزاماتها في جميع الأحوال، سواء في الاقتراض أو التصفية، لذلك فإن معادلة السيولة بالصيغة السابقة جاءت تعبيراً عن هذه العلاقة، على سبيل المثال، إذا كانت نسبة التداول 1.50، فإن الشركة تمتلك دينار ونصف من الأصول المتداولة مقابل كل دينار من المطلوبات المتداولة، إن الفكرة الكامنة وراء هذه النسبة، هي أن الشركة

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله فلسطين، 2008، ص: 31.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

لديها ما يكفي من الأصول الحالية التي تعطي وعدا "بأن النقد سيأتي" لتسديد احتياجات نمو أعمال الشركة، والتي يمكن أن تنمو بمعدل منخفض عند الحاجة إلى المزيد من الأصول¹.
نسبة السيولة السائلة أو السريعة.

الأصول السائلة
طريقة الاحتساب:
المطلوبات المتداولة

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السعلي والمصروفات المدفوعة مقدما².

وهذه النسبة ماثلة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة، وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا في قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

- نسب السيولة الحالية

بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل³.

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.

يهدف المراجع عند مراجعة النسب المتعلقة بالسيولة إلى ملاحظة أي انحراف عن نسب السنوات السابقة، فإذا اكتشف وجود أي انحراف يتوجب عليه مراجعة الحسابات المثلثة في النسبة المعينة، فأما أن يكون هذا الانحراف ناتج عن خطأ في حساب أو أكثر له صلة بالسيولة، أو أنه ناتج عن إتباع الإدارة لسياسة معينة بشأن سيولتها⁴.

- نسبة الكفاءة (النشاط)

نسبة الكفاءة والتي تمثل أو تقيس درجة الكفاءة استعمال الموجودات المتوفرة لدى المؤسسة⁵.

معدل دوران الأصول الثابتة

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص: 32.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع نفسه، ص: 32.

³ عمر بن فيالة، تحليل الاستغلال والتحليل المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، عين مليلة، الجزائر، ص: 300.

⁴ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الأردن، ط: 02، 2004، ص: 355.

⁵ هادي التميمي، مدخل إلى التحقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، ط: 2، 2007، ص: 108.

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات - الأصول المتداولة

تقيس هذه النسبة درجة الكفاءة في استعمال الموجودات الثابتة للإنتاج، فإذا كان هذا المعدل عالي فإن ذلك يدل على جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة.

- نسب المديونية والربحية

- نسب الربحية

تعتبر من أهم الموضوعات التي تهم الإدارة المالية هي الربحية فتحقيقها يعني التحسين في الأداء المالي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة ونجد من أهم النسب ما يلي:¹

- هامش صافي الربح

تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية.²

هامش صافي الربح = الأرباح الصافية بعد الضريبة / المبيعات

وتشير هذه النسبة بكل عام إلى الحماية التي تتمتع بها المؤسسة ضد تحقيق خسائر نتيجة انخفاض الأسعار أو ارتفاع التكاليف.

- معدل العائد إلى إجمالي الأصول

وهو مؤشر على الربح إلى الموجودات ككل، والنسبة العالية مؤشر على استعمال الموجودات بكفاءة والعكس صحيح.³

العائد على إجمالي الأصول = الأرباح الصافية بعد الضريبة / إجمالي الأصول

- معدل العائد على حقوق الملكية

- تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المؤسسة، وتقاس بالمعادلة التالية:⁴

العائد على حق الملكية = صافي الأرباح بعد الضريبة - حق الملكية

¹ دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص: 162

² محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 77.

³ هادي التميمي، مرجع سابق، ص: 109.

⁴ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2000، ص: 23.

- نسب المديونية

تشير هذه النسب إلى مديونية المؤسسة على المدى الطويل، كما تبين مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض الطويلة المدى، ومن هذه النسب:

- نسبة قابلية التسديد

يقيس هذا المعيار النسب المثوية للأموال التي يوفرها الدائنون للمؤسسة من مجموع الأموال المتاحة لها.

نسبة الديون إلى مجموع الأصول = مجموع الديون / مجموع الأصول

ويقارن المراجع هذه النسبة مع نسب السنوات الماضية ليلاحظ أي اختلاف ملفت للنظر ومتابعة أسبابه.

- نسبة الأرباح إلى فوائد القروض

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحقيق أرباح لتغطية الفائدة على القروض، وتقاس بالمعادلة التالية:¹

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{الفائدة على الديون}}$$

- نسبة الأصول إلى حق الملكية

$$\text{نسبة القروض الطويلة الأجل إلى حق الملكية} = \frac{\text{القروض الطويلة}}{\text{حق الملكية}}$$

ثالثاً: مراحل عملية تقسيم الأداء المالي والأدوات المستخدمة في تقييمه

1- مراحل عملية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:²

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 31.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص: 51-52.

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

2- الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء

هناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء من أهمها:

- مقاييس الكفاءة

تعتبر عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمؤسسات، يقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب إنجازها.

- مقاييس الفعالية

يقصد بها تحقيق الأهداف المرجوة وهي تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة.

- مقاييس الإقتصاد

وهو يشير إلى العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس مال والعمل وبين المنتج النهائي.

- مقاييس المسؤولية الاجتماعية

وهي تتعلق بدمج المؤسسة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصالح والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.

- المؤشرات المالية

هي تلك المؤشرات التي يعتمد في حسابها على المعلومات المالية والمحاسبية بالمؤسسة، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

المطلب الثالث: فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

حتى يتمكن المراجع الداخلي من تحقيق الأهداف المرجوة يجب أن يقوم باختبارات وأن يتخذ قرارات خاصة بعملية المراجعة من أجل مراجعة القوائم المالية بطريقة سليمة، وتتمثل العلاقة بين بنود القوائم المالية نسب مالية تعتبر أداة فعالة للرقابة المالية والإدارية معاً، وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال:

مراجعة القوائم المالية إعداد تقارير المراجعة الداخلية حول القوائم المالية وفعالية المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة.

أولاً: مراجعة عناصر القوائم المالية وإعداد تقارير المراجعة الداخلية

مراجع المراجع الداخلي للقوائم المالية دائماً تكون من أجل التحقق من أنها معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبهدف إبداء راية بواسطة التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة الداخلية والذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إليه من نتائج.

1- مراجعة عناصر القوائم المالية

- تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية منها:

- القوائم المالية هي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لمؤسسة معينة، هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه المؤسسة على المدى القصير والمدى الطويل¹.
- تعرف كذلك بأنها عبارة عن مخلص للأنشطة والعمليات الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية بالمؤسسة².
- وتعرف أيضاً على أنها بيان للمركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن، وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة³.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القوائم المالية هي عبارة عن سجلات رسمية لأنشطة المؤسسة تظهر المركز المالي لها خلال فترة زمنية معينة.

- أنواع القوائم المالية

تنقسم القوائم المالية إلى أربعة قوائم أساسية وهي:

✓ قائمة المركز المالي

تعرف أيضاً بقائمة الوضع المالي أو الميزانية، وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هاته الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وتتكون بنود هذه القائمة من بنود لحظية لمختلف بنود الأصول والخصوم في تاريخ إعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ⁴.

¹ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 169.

² أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، مصر، ص: 116.

³ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 203.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص: 37.

تعرف أيضا على أنها: جرد أو بيان لموجودات المؤسسة خلال تاريخ معين، وهذا من خلال جدول يتكون من جانبيين هما جانب الأصول وجانب الخصوم¹.

✓ **قائمة الدخل:** ويطلق عليها أيضا قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل، وهي تفصح عن قائمة الدخل من خلال طرح مصروفات المؤسسة من إيراداتها خلال فترة مالية معينة².

✓ **قائمة التدفقات النقدية:** تعد بهدف تفسير التغير في الرصيد النقدي للمؤسسة عن طريق تلخيص المتحصلات والمدفوعات التي تحدثت على مدى الفترة المحاسبية، وكثيرا ما تعد قوائم التدفق النقدي شهريا أو سنويا³.

✓ **قائمة حقوق المساهمين:** توضح حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس مال وأرباح محتجزة وغير ذلك⁴.

للحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال قوائم ختامية تعكس وضعيتها، حيث ينبغي على كل عنصر من عناصر القوائم المالية تحقيق الآتي⁵:

- **الكمال:** يعني أن كل العمليات المتعلقة به قد تم تسجيلها محاسبيا.
- **الوجود:** يعني الوجود الفعلي للعناصر الفعلية.
- **الملكية:** يعني حق المؤسسة في كل العناصر والتزامها بالنسبة لعناصر الخصوم.
- **التقييم:** أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر قد تم تقييمها بشكل سليم.
- **التسجيل المحاسبي:** يعني أن كل العمليات المحاسبية قد تم تقييدها بشكل سليم.

1- التحقق من الأموال المملوكة

إن تفكير المستثمرين بالنشاط والاستثمار في قطاع معين يؤدي لا محالة إلى إنشاء مؤسسة بشكل قانوني، وبعقد تأسيس يضمن حقوق كل الأطراف المساهمين فيها، ففي هذا الإطار يقدم المساهمون أموالهم وتقسم إلى

¹Béatrice et francis grand guillot, la comptabilité generale, eldar et othmania édition distribution, 2007, p: 46.

² طارق عبد العال حمادة، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 121-122.

³ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 140.

⁴ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص: 169.

⁵ دور المراجعة الداخلية دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2012/2011، ص: 60.

اسهم تكون حصة كل واحد منهم بقدر مساهمته ويحدد في ظلها عدد أسهمه، لذا وجب على المراجع التحقق من أسهم الشركاء وعددها ومن تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية، وكذا تتبع تداول أسهم المؤسسة في السوق المالية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة، وكذا تخصيص الاحتياطات بما يتفق مع قرارات مجلس الإدارة والقانون المعمول به.

وبالتالي يمكن تتبع إحكام عامة للتحقق من الأموال المملوكة هي على النحو التالي:¹

- التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظم للمؤسسة لمعرفة رأس المال وأنواع الأسهم، وحقوق المساهمين من ناحية الربح ورأس المال.
- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة وتخفيض رأس المال وتعديل حقوق المستهلكين.
- يفحص المكتتبين في الأسهم ويطلع جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد والكلي.
- يتحقق من أن المساهمين قد سددوا ما عليهم اتجاه المؤسسة.
- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه، من حيث عدد وقيم وشهادات والأسهم وكل ما يرتبط بالمساهمين.
- في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل، يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

2- مراجعة الاستثمارات:

تعتبر الاستثمارات عناصر قليلة الحركة في المؤسسة مع أنها تمتاز بالدوام لعدة سنوات داخلها عدا تسجيل الاهتلاكات السنوية المقابلة لاستعمالها أو بعض التنازلات التي تخص جزء من عناصرها. ويتم التطرق لمراجعة الاستثمارات من خلال الجوانب التالية:²

- الكمال

يقوم المراجع في هذا العنصر بالتأكد من أن المعلومات المقدمة الخاصة بكل عنصر من هذه العناصر تعكس الواقع الحقيقي لها، وذلك من خلال التأكد من الأرصدة الأولية والقيام بالمراجعة المستندة والحسابية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر، وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية

¹ محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص: 156.

² حسين أحمد القاضي وحسين دحدوح، التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص: 412-413.

للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع المراجعة، كما ينبغي أن يتأكد المراجع من صفة حساب الاهتلاكات المقابلة لاستخدام العنصر وتسجيلها، ومدى تحميل كل الأعباء المتعلقة به وعدم تحميله للمصايف الأخرى.

- الوجود

يقوم المراجع بالتحقق من أن الاستثمارات موجودة بالفعل وإن استعمالها لا يتنافى مع اهتلاكها، حيث يتم التأكد من هذا الوجود من خلال المقارنة بين الجرد الفعلي الذي يقوم به المراجع وبين ما هو مسجل فعلا في الدفاتر والسجلات للمؤسسة.

- الملكية

يتأكد المراجع من ملكية المؤسسة الاستثمارات المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة من خلال فواتير الشراء، أو عقود تثبت ملكية الأصل موضوع المراجعة.

- التقييم

إن الاستثمارات تسجل في المحاسبة بتكلفة شراؤها، أما تلك الاستثمارات المنشأة من طرف المؤسسة في حد ذاته، تسجيلها محاسبا بالتكلفة الحقيقية لإنجازها من طرف المؤسسة.

- التسجيل المحاسبي

يعمل المراجعة على التأكد من أن المعالجة تمت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3- التحقق من الحقوق والديون

مثلا من حسابات العملاء وحسابات الخزينة، الصندوق، البنك... الخ، والديون التي تتكون من الديون القصيرة والمتوسطة الأجل ويمكن أن يحقق المراجع هذه العناصر من خلال النقاط التالية:¹

- **الكمال:** تظهر المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إلى مستعمليها معلومات حول الديون والحقوق المتعلقة بها من خلال إظهار الأرصدة المالية لكل حساب على حدا، انطلاقا من تفاعل العمليات المختلفة سواء سلبا أو إيجابا، وأخذ الرصيد الأولي لكل حساب، لذا وجب على المراجع أن يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات من أجل الحصول على معلومات صحيحة ومصادقة.

¹ عمر دلمي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، 2009، ص: 47-49.

- **الوجود:** يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقارنات الضرورية بين ما هو مسجل عند الغير، كاعتماد طريقة المصادقات من طرف العملاء والموردين من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة.
- **الملكية:** أن الحقوق والديون المسجلة في سجلات ودفاتر المؤسسة يجب أن تتعلق، فلا يصح تسجيل أي شيء لا تكون المؤسسة طرفا فيه.
- وبالتالي فإنه على المراجع أن يتأكد من أن كل الديون والحقوق لها علاقة مباشرة مع المؤسسة فالديون التزام عليها والحقوق حق لها.
- التقييم:** يستعمل المراجع المراجعة المستندة والمراجعة الحسابية من أجل الوقوف على تقييم الحقوق والديون للمؤسسة وفق طرق معتمدة للتقييم، كان يعتمد طريقة التقييم وفق سعر السوق أو اعتماد أي طريقة أخرى معتمدة من طرف المؤسسة، كذلك من طرف الجهة الأخرى سواء المدينة أو الدائنة للمؤسسة.
- التسجيل المحاسبي:** يجب التأكد على الحقوق والديون ومعالجتها وفق الطرق المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، من أجل أن يستند هذا التسجيل إلى مجموعة كافية من أدلة وقرائن الإثبات لتبرر العملية المحاسبية والتسجيل.

4- مراجعة حسابات التسيير

تعتبر حسابات التسيير المتمثلة في النواتج والأعباء والإيرادات والمصاريف المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج، فتميز هذه الحسابات برصيد أولي يساوي الصفر باعتبار أن رصيد السنة الماضية لا يمكن نقله إلى السنة الموالية، كون هذه الحسابات تصف أسلوب التسيير المتبني من طرف إدارة المؤسسة خلال الدورة نفسها. ويكون التحقق من المعلومات المحاسبية المنطوية في حسابات النتائج والأعباء ويكون من الشكل الآتي:¹

- الكمال

ينبغي أن تعبر المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها سواء كانت أعباء أو نواتج، وأن يتم تسجيلها محاسبياً لتدخل ضمن تجهيز البيانات المختلفة والمتعلقة بالحسابات، كان تعالج مجموعة من البيانات التي تتعلق بعمليات بيع مختلفة قامت بها المؤسسة ولم تدرج فيها بيانات أخرى تتعلق بالبيع، فيلخص بعد عملية

¹ عمر ديلمى، مرجع سابق، ص: 48-49.

المعالجة إلى معلومات محاسبية لا تعبر من الوضعية الحقيقية للنواتج والأعباء وتجهيز كل البيانات المتعلقة بالعنصر في الدورة موضوع المراجعة لإعطاء معلومات محاسبية شاملة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- الوجود

يعمل المراجع في الإطار على التحقق من أن النواتج والأعباء تتعلق مباشرةً بالمؤسسة، أي أن تكون طرفاً فيها، ويكون ذلك باستعمال المراجعة المستندية من حيث أم لكل عملية مستند تقوم عليه وأن يتأكد من الوجود الفعلي للعملية.

- التقييم

تظفر النواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم المالية الختامية، لذلك ينبغي على المراجع أن يتحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها وصحة ومعالجتها وتقييمها، وفقاً لطرف واضحة وثابتة.

- التسجيل المحاسبي

يسعى المراجع الداخلي إلى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء ولنواتج والتقييد وبالمبادئ المحاسبية والمقبولة قبولاً عاماً، إذ يجب تسجيل الأعباء والنواتج حال وقوعها وفقاً للمستند المدعم لذلك ولا ينتظر المحاسب تسوية الدين أو الحق الناتج عن العملية.

- إعداد تقارير المراجعة الداخلية حول القوائم المالية

تنتهي كل مراجعة داخلية أو خارجية، فبعدما يقوم المراجع الداخلي بكل خطوات الفحص والمراجعة بما فيها فحص عناصر القوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يقدمه للإدارة والذي يشمل كل ملاحظاته، كما أنه يقدمه على شكل نصائح وتوجهات للإدارة المالية فيما يخص تقييم الأداء المالي من خلال الموارد وكيفية استخدامها وعادة ما يتم الإفصاح في معايير المراجعة بأسلوبين:¹

- المقابلات

يتم من خلالها المناقشة مع المعنيين بالمراجعة في نهاية الفترة.

- التقرير المكتوب

في حين أن هذا الأسلوب هو أسلوب رسمي يقوم على التقرير المكتوب.

² شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية حالة سونلغاز، مرجع سابق، ص: 62.

✓ تعريف التقرير

يمكن تعريف التقرير على أنه: عرض لمعلومات جديدة أو تحليلًا لقرار اتخاذ في الماضي أو توصية باتخاذ قرار مستقلاً¹.

✓ خصائص تقرير المراجعة الداخلية

من أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير:²

المنفعة: يجب أن يحقق التقرير هدف معين في خدمة الإدارة، ولا بد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.

الشكل الملائم: يجب أن يكون التقرير واضحة يسهل قراءته ما يحتويه من معلومات ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدى.

محددات الهوية: لا بد من اشتماله على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

الثبات: يجب أن يعد التقرير على أسس ثابتة، تتم كتابة التقرير الذي سيتم إصداره.

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط لإعداد التقرير الذي سيتم إصداره.

المرحلة الثانية: تكون متزامنة مع عملية المراجعة، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولاً بأول.

المرحلة الثالثة: جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

✓ أهداف التقرير

من خلال التقرير فإن المراجع الداخلية يسعى إلى:³

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية المراجعة، والتغيير الأفضل.
- عكس مجهود إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا، التأثير في الأداء عملية اتخاذ القرارات.
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء المراجعة الداخلية.
- إبداء التوصيات الأزمنة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل، ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.

¹ شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية حالة سونلغاز، نفس المرجع السابق، ص: 164.

² شجري معمر سعاد، المرجع نفسه، ص: 163.

³ شجري معمر سعاد، مرجع نفسه، ص: 163.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

ولابد أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي الفحص الذي قام به في مجال القوائم المالية ورايه المهني، أو عدم إبداء رايه مع ذكر الأسباب التي أدت لذلك.

✓ معايير إعداد التقرير في المراجعة الداخلية:¹

هناك معايير يجب على المراجعين الداخليين اعتمادها عند إعدادهم لهذا التقرير وهي:

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص المراجعة.
- يجب مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
- قد تنطوي التقارير على التوصيات بتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
- يجب أن تعرض تقارير العرض والنطاق والنتائج.
- يجب أن يفحص ويقيم مدير المراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب وتقرير المراجعة الداخلية قبل إصداره.

ثانيا: دور المراجعة الداخلية في تحسين مؤشرات الأداء المالي التقليدية

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا لمؤشرات تقييم الأداء المالي كما هو متفق عليه هناك نوعين من التحليل، التحليل الأول تحليل أفقي ويعني دراسة اتجاهات المؤسسة عبر الزمن أي دراسة النسب المالية للمؤسسة عبر الزمن، أما الثاني فالتحليل العمودي فينطوي على مقارنة نسب المؤسسة لسنة ما مع نسب مؤسسة لنفس السنة حيث تمثل النسب المالية العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في الحسابات الختامية للدلالة على مدى الارتباط بين هذه العناصر².

ثالثا: دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين مؤشرات الأداء المالي الحديثة.

تمثل هذه المؤشرات الحديثة في تقييم وتحسين الأداء المالي وهو:

- بطاقة الأداء المتوازن

✓ تعريف بطاقة الأداء المتوازن

من بين أهم الأدوات الحديثة في تقييم وتحسين الأداء المالي هي بطاقة الأداء المتوازن التي يستعملها المحللون الماليون في تغيير أداء المؤسسات، كما تعتبر مدخل جديد في تحليل الأداء الاستراتيجي، حيث تعود فكرة

¹ عادل رحومة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2012/2011، ص: 65.

² عبد الفاتح الصحن وفتحي رزق السوافيري، محمد السيد سرايا، رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الحديثة، مصر، 2006، ص: 311-313.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة والأداء المالي

تطوير هذه البطاقة إلى المحلل الاقتصادي روبرت كوبلان ودافيد نورتن سنة 1992، إذ صممت من أجل تجاوز مختلف العيوب التي تصادف عملية تقييم الأداء المحاسبي، حيث تضم مختلف المقاييس المالية وغير المالية والتي تكون قابلة للقياس والتعامل معها على أساس وحدة أو نظام متكامل لتقييم الأداء الكلي للمؤسسة¹.

وتعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها "مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدرء الإدارة العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء المؤسسة"².

كما أن بطاقة الأداء المتوازن تعكس التوازن بين الأهداف قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى، وبين المعايير المالية وغير المالية والعوامل التابعة والأخرى المتبوعة، والعوامل الداخلية والخارجية للأداء³.

✓ أهمية بطاقة الأداء المتوازن

تكمن أهميتها في النقاط التالية:

- التركيز على التنظيم ككل من حيث البنود الأساسية التي تحتاجها المؤسسة في تقييم أدائها المالي.
- تساعد على التكامل لوظيفي بين مختلف برامج المؤسسة مثل الجودة وهي إعادة الهندسة ومبادرات خدمة العملاء.
- تحديد المقاييس الاستراتيجية نحو المستويات الأقل، مثل وحدة المديرين، العاملين، كما تمثل للموظفين من تحديد المطالب الخاصة لتحقيق أداء إجمالي ممتاز.
- تعتبر تقنية نوعية لتقييم الاداء بموجب مقاييس كمية وأخرى نوعية، التي تدخل في عملية تقييم الأسهم بقيمتها العادلة.
- عبارة عن قائمة مركزية تقوم بتوضيح نجاح الشركة في المجالات المالية لموارد البشرية والعمليات ونظم اسناد القرار.
- القطاع أو التي تقاس أسهمها وفق نفس المؤشرات⁴.

¹ عادل رحومة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر،

الوادي، 2011/2012، ص: 69.

² خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 363.

³ سعد صادق بحري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص: 209.

⁴ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم لأداء دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص: 106-107.

✓ المحاور الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن

- المحور المالي

يركز هذا المحور على الوفاء باحتياجات حاملي الأسهم، وتقاس النتائج باستخدام المؤشرات الخاصة بأرباح المؤسسة والتدفقات النقدية والعائد على الاستثمار وسعر السهم في السوق ونصيب السهم من الأرباح.

- محور الزبائن

هذا المحور يمكن المؤسسة من وضع مؤشرات تعكس وضعية الزبون بالنسبة لها مثل الرضا ودرجة الولاء والقدرة على الاحتفاظ بالزبون وعلى اجتذابه ورجحيته.

- محور العمليات الداخلية

يعمل على تحقيق أهداف كل من المحور المالي ومحور الزبائن أي كل من الزبون وحاملي الأسهم، وهو يشمل سلسلة القيمة للعمليات الداخلية للمؤسسة ككل.

- محور التعليم والنمو

يتضمن مؤشرات توضح مستوى التعليم والنمو بالمؤسسة، وتحديد كيف تستطيع المؤسسة أن تجعل قدرتها على التغيير والتطوير مستمرة.

يعد المحور المالي أحد محاور قياس وتقييم الأداء الرئيسية في بطاقة الأداء المتوازن، ويمثل مقياس موجه لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المالية، والتعرف على مستوى التكاليف وبالمقابل التركيز على هدف النمو، إن استخدام بطاقة الأداء المتوازن يجعل الهدف المالي أكثر وضوحاً لدى الجميع، إذ أنه عندما يتم تحديد الهدف المالي وفقاً لها تجعله قابل للقياس وتحدد وسيلة القياس المناسبة والتي تتلائم مع الاستراتيجية، وبالتالي فإن الأهداف المالية ووسائل القياس يجب أن تلعب دور مزدوج حيث أنها تحدد الأداء المالي المتوقع أي الأداء الذي يحقق الربح المالي¹.

✓ المراجعة الداخلية في إضافة القيمة

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى سنة واحدة من المراجعة الداخلية توازي ثلاث سنوات من المراجعة الخارجية.

وأشار بعض الباحثين إلى أن إضافة القيمة للمؤسسة يتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي، ويؤكد البعض أن إضافة القيمة تتحقق من خلال دعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الاستراتيجية وبما

¹ إبراهيم الخلوي الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 106-107.

يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والاستشارية في إطار من الاستقلال والموضوعية¹.

حيث يرى بعض الباحثون إنه لمعرفة القيمة المضافة الناتجة عن المراجعة الداخلية فإن من المطلوب تحديد الأمور التالية:

- تحديد الأطراف ذات المصلحة في التنظيم الداخلي أو الخارجي وبالتالي ذات المصلحة في وظيفة المراجعة الداخلية.
 - تحديد توقعات تلك الأطراف من وظيفة المراجعة الداخلية وبما يمكن من إضافة القيمة.
 - تحديد الطاقات والموارد اللازمة لمنهج إضافة القيمة.
 - تقييم مهارات وأنشطة وظيفة المراجعة لما يتناسب مع منهج إضافة القيمة.
- فعندما كان المستفيد من خدمات المراجعة الداخلية هو الإدارة العليا، كون المراجعة الداخلية تمثل عيون وأذان الإدارة فإنه كان يساهم بإضافة القيمة بواسطة ضمان الحماية الكاملة للأصول وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات عن ما تقدمه من توصيات من الإدارة العليا بالخصوص، أما حين تطورت هذه الوظيفة وأصبح المستفيد من خدمات هذه الوظيفة بالإضافة إلى الإدارة العليا كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه فقد أصبحت هذه الوظيفة تضيف قيمة بواسطة تحسين الكفاءة وفعالية العمل ومنح الثقة للمعلومات والبيانات المالية والغير مالية وضمان التزام الإدارة العليا لمتطلبات الحوكمة والإدارة السليمة وهذا ما جعل المستفيد من خدمات وظيفة المراجعة الداخلية يتخطى حتى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة ليشمل المراجعة الخارجية، المساهمين، الزبائن، الموردين والأسواق المالية، بمعنى جميع الأطراف ذات العلاقات بالمؤسسة والتي تشكل ما يمكن أن يطلق عليه سلسلة القيمة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سوف ندرس بعض الدراسات التي لها علاقة بدارستنا الحالية ونركز على أهم النتائج التي توصلوا إليها ثم نقوم بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين دارستنا والدراسات السابقة.

¹ يوسف العيد يوسف المدلل، دور الوظيفة التدفق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة حالة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007، ص: 84-85.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

- **الدراسة الأولى:** أسعد مبارك حسين والصادق محمد سالم وأمل عمار محمد، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية لولاية البحر الأحمر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17.
- جامعة النيلين، كلية التجارة، جامعة البحر الأحمر، كلية الاقتصاد، سنة 2016.
- هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف ودور المراجعة الداخلية، والوقوف على مفهوم ومقومات تقويم الأداء المالي، إضافة لبيان دور المراجعة الداخلية ومدى فعاليتها في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود الاهتمام الكافي بإدارة المراجعة الداخلية بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر، واتبعت الدراسة المنهج التاريخ والمنهج الاستنباطي، المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبانة وتحليلها بالطرق الإحصائية والرياضية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المراجعة الداخلية مثل نقص عدد المراجعين، كما لا تجد تقارير المراجعة الداخلية الاهتمام الكافي من إدارات الجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر.
- **الدراسة الثانية:** سباع أحمد الصالح، ومايدة فيصل، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعزيز قيمة المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوق للدقيق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية كآلية لتحسين الأداء للمؤسسات الاقتصادية وتعزيز قيمتها، ومدى مساهمتها في قيام المراجع الداخلي المالي، في مؤسسة سوف للدقيق بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لا بد أن يكون في ظل وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، كما أن تقييم الاداء المالي يسمح بوضع المكانة التي وصلت إليها المؤسسة، والذي يقوم على فحص ومراجعة القوائم المالية، فقد تم اعتماد تحليل لبعض النسب المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة المنهج التحليل في الدراسة التطبيقية التي تناولت عينة من المؤسسات الجزائرية الناشطة في السوق وهي مؤسسة سوف للدقيق، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة الداخلية على أسس علمية وصحيحة يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة.

- الدراسة الثالثة: أكرم محمد الوشليو فتح محمد المحضار، دور المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة الداخلية والأداء المالي دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، مجلة الباحث العلمي للعلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة إب، اليمن، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، سنة 2013.

الملخص

حيث يهدف البحث إلى دراسة مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للبنوك اليمنية من خلال دورها في تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات المالية والتشغيلية، واستند البحث في تفسير هذا الدور على المبررات النظرية التي تقدمها كل من نظرية اقتصاد تكلفة المعاملات ونظرية الوكالة، وأطر الرقابة الداخلية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل لجنة (COSO)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel)، وبشكل عام أظهرت نتائج البحث أن المراجعة الداخلية لا تقوم بدور جوهري في تحسين الأداء المالي في البنوك اليمنية، وذلك بسبب عدم أخذ الإدارة العليا بتوصيات المراجعة الداخلية في تحسين السياسات والجراءات المالية والتشغيلية وتطوير أنشطة الضبط الداخلي، إضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية على مجالات المصروفات الإدارية وعدم خضوعها لفحص المراجعة الداخلية بشكل دوري، من ناحية أخرى، تبين أن المراجعة الداخلية تساهم في تعزيز فعالية الرقابة من خلال المساهمة في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وحماية الأصول، وضمان دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية، تبين أن المجالات المالية والتشغيلية ذات رقابة داخلية كافية وفعالة وتخضع لفحص المراجعة الداخلية بشكل متكرر، ماعدا مجال المصروفات.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى

BARIYIMAD. D. KIABEL. INTERNAL AUDIT AND GOVERNMENT INSTITUTION PERFORMANCE , NIGERIA CASA STUDY, JOURNAL OF ECONOMIC SIENCE, VOL 17, P4, YEAR 2016.

تبحث الدراسة في الآثار المعتدلة لدعم الإدارة العليا في العلاقة بين أبعاد الجودة الداخلية والأداء التنظيمي في الجامعات الفيدرالية النيجيرية. استخدمت الدراسة عينة من موظفي التدقيق الداخلي على مستوى رفيع من 40 جامعة مملوكة اتحادياً في نيجيريا حيث تم سحب 400 عينة للتحليل. تم استخدام أداة الاستبيان في توليد بهدف تحديد الأبعاد (CFA) وتحليل عامل التأكيد (EFA) البيانات التي خضعت لتحليل عامل الاستكشاف الأساسية. تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الإحصاءات الاستدلالية وكشفت النتائج أن تفاعل كفاءة التدقيق

الداخلي ، واستقلالية التدقيق الداخلي ، وحجم التدقيق الداخلي ، مع دعم الإدارة العليا يؤثر بشكل كبير وإيجابي على أداء المؤسسات في الجامعات الفيدرالية النيجيرية. توفر النتائج أرضية لمبادرات سياسية جديدة لتعزيز التدقيق الداخلي وإثراء الأدبيات من خلال توفير التأثير المعتدل لدعم الإدارة العليا كأداة أساسية للأداء التنظيمي. لذلك يوصى بإعطاء استقلالية التدقيق الداخلي وحجم التدقيق الداخلي مزيداً من الاهتمام والآلية التي يمكن من خلالها توظيف هذه الصفات والحفاظ عليها لتقديم المزيد من خدمات التدقيق الداخلي وكفاءتها في الجامعات الفيدرالية النيجيرية.

الدراسة الثانية

DIANE FANNY KAGHO NANDA, CONTRIBUTION DE L'AUDIT INTERNE A LA PERFORMANCE FINANCIERE DES ENTREPRISES: CASDES BANQUES D'AFRIQUE CENTRALE, MASTER EN ADMINISTRATION DES ENRTPRISES 2009.

حيث كان الهدف من هذا العمل إظهار مساهمة المراجعة الداخلية في الأداء المالي للشركات وتحديدًا شركات القطاع المصرفي بدءاً من المبدأ الذي بموجبه يجب على أي شركة مهما كانت صغيرة أن تنفذ ضوابط دائمة يمكن أن تتراوح من مراجعة بسيطة للشركات الصغيرة إلى تدقيق لأكبرها وذلك بهدف معرفة تطور شركته من حيث النتائج ولهذا الغاية كان استجوابنا الأولي هو:

معرفة كيف تتناسب وظيفة المراجعة الداخلية مع ديناميكية الأداء وهذا من أجل إدامة الشركة وللإجابة على هذا السؤال سمحت لنا نظرية الوكالة لجونسون ميكلين (JENSEN ET MECKLING) على المستوى النظري بإثبات حاجة الشركات لأداء ضوابط دائمة في الواقع وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يمكن تقييم أداء الشركة من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف التي حددتها.
- يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في جعل الشركة أكثر كفاءة من خلال تقييم إدارتها وأنظمة الرقابة الداخلية والإدارة المالية من خلال تقديم التوصيات والمشورة.
- يمكن زيادة أداء الشركة بفضل الاحترام الدقيق لتوصيات المراجعين من قبل الموظفين التشغيليين وكذلك من خلال المتابعة الدائمة لتطبيق هاته التوصيات.

المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

بعدما تناولنا في دراستنا مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين على مختلف الجوانب وفي كل المراحل ودراسة مدى تطبيق وتحسين الأداء المالي حيث تميزت دراستنا على الدراسات السابق ذكرها في بحثنا بإبراز فعالية المراجعة الداخلية في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وهي جعل شركات التأمين أكثر كفاءة وجدوى في أدائها المالي حيث أجرينا مقابلات مع إطارات وأعوان في شركات التأمين وتوزيع استمارات لإبداء الرأي وبعد قيامنا بالتحليل توصلنا إلى النتائج المحققة في البحث.

خلاصة الفصل الأول:

يعد الأداء المالي ذا أهمية كبيرة للمؤسسات التي تطمح للنمو والتوسع، لذلك يحظى موضوع الأداء المالي على اهتمام واسع النطاق على الصعيد المحلي والعالمي، ومن أهم المحاور التي يركز عليها المسيرين لتحسين صورتها لذا لم ينصب تفكيرهم في تحسينه وتطويره لأنه يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات، وهي الأساليب التي تساعد في تقييم الأداء المالي عن طريق استخدام النسب والمؤشرات المالية. والمراجع الداخلي من خلال قيامه بعملية المراجعة فإنه يقوم بفحص ومراجعة القوائم المالية وذلك من أجل التحقق من أنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تسمح لمستخدميها بأخذ صورة صادقة وصحيحة عنها.

الفصل الثاني

تمهيد

تطبيقا لما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع، كانت شركات التأمين بالوادي محل الدراسة الميدانية وذلك بعد أن تم تحليل كل المعلومات المرتبطة بموضوع البحث لتطبيقها ميدانيا، حيث تم دراسة المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي، فكان التقييم في هذا الفصل لمبحثين وكانا كالآتي:

- الطريقة والأدوات
- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

اختيار المؤسسة الاقتصادية التي تتوفر فيها محور الدراسة أمر مهم وحتمي لتجسيد الموضوع محل الدراسة تطبيقيا، هذا ما أدى إلى اختيار شركات التأمين كعينة لإسقاط المعطيات النظرية على هياكلها ونشاطها، وسيتم التطرق من خلال ذلك إلى التعرف على التأمين، وعلى شركات التأمين في الجزائر.

المطلب الأول: الطريقة.

أولاً: مجتمع الدراسة

يجب التطرق إلى مفهوم التأمين من أجل ذلك.

مفهوم التأمين:¹

التأمين هو إحدى الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد لحماية أنفسهم من أخطار معينة قد تحقق بهم، كالحريق أو الفيضانات أو العواصف أو السرقة أو البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو الوفاة ... الخ. وتقوم فكرة التأمين على أساس توزيع الخسائر المالية التي تصيب أحد الأشخاص على عدد كبير من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر.

شركات التأمين في الجزائر:²

بعد التأمين في الجزائر نتيجة جلب المستعمر الفرنسي المستوطنين وزيادة معاملاتهم فازداد الطلب على التأمين من المخاطر التي تصيب الفرد وإملاكه لذلك عملت فرنسا على إنشاء وكالات تأمين فرنسية ونظمت عملية التأمين في الجزائر بوضع نصوص قانونية من بينها المرسوم التشريعي عام 1939 والمتعلق بمحاسبة التأمينات وقانون التأمين على المؤسسات الاستشفائية العمومية وقانون التأمين الاجتماعي 1943، والقانون الصادر في عام 1946 الخاص بتأمين بعض الشركات الخاصة بالتأمين وصناعة التأمين.

في عام 1947 أصدرت فرنسا عدة نصوص تشريعية منها مرسوم خاص بتنظيم الإدارة العامة لمراقبة شركات التأمين وفي عام 1958 صدر قانون التأمين الإلزامي على السيارة وتعرضت نصوص هذه القرارات أكثر من مرة إلى التعديل وذلك خلال مرحلة احتلال فرنسا للبلاد، في عام 1963 وبعد استقلال الجزائر صدر قانون رقم 63/167 لتنظيم قطاع التأمين في الجزائر وتم إنشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين حيث كانت المؤسسات الوطنية ملزمة بوضع 10% من محفظتها لديها، وفي نفس العام تأسست الشركة الوطنية للتأمين وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية ثم تم تأميمها عام 1966.

في عام 1964 تم تأسيس الشركة التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة ويقتصر نشاطها على ممارسة عملية تأمين السيارات والأخطار المتعلقة لهؤلاء العمال، في عام 1972 تأسس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

¹ سالم رشدي السيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، الطبعة الأولى، ص: 33.

² سالم رشدي السيد، مرجع نفسه، ص: 27-28.

وذلك لمزاولة عمليات التأمين التعاوني، بعد عام 1995 ظهرت عدة شركات تأمين خاصة إما كفروع لشركات أجنبية أو مؤسسات جزائرية وسمح لها بمزاولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وفي عام 1997 تأسست شركة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين وهي شركة ذات أسهم برأسمال مشترك (جزائري، بحريني، قطري) قدره 1.8 مليار دينار جزائري.

في عام 1998 تأسست الشركة الجزائرية للتأمين لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين وبرأسمال قدره (500) مليون جزائري.

في عام 2001 تأسست شركة البركة والإمعان برأسمال قدره 480 مليون دينار وشركة الريان للتأمين برأسمال مشترك بين الجزائر وقطر (27% للجزائر والباقي لقطر) والشركة العامة للتأمين متوسطة برأسمال وطني قدره 500 مليار دينار جزائري والشركة العابرة للقارات للتأمين وإعادة التأمين.

في عام 2004 بلغ عدد المؤسسات التي تزاوّل نشاط التأمين في الجزائر 18 مؤسسة منها 6 مؤسسات كانت تنشط قبل 1995 وهي مؤسسات ممثلة بشركات عمومية وشركات خاصة ومؤسسات تعاقدية وشركات متخصصة.¹

وقد كان تصنيف شركات التأمين عام 2018 بحسب تنظم سوق التأمينات المعمول بها².

شركات التأمين على الأضرار: حاليا تنشط في الجزائر 13 شركة في مجال التأمين على الأضرار وهي مصنفة كالتالي: 4 شركات وطنية (Société Publique) وهي الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CARR)، الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، شركة التأمين في مجال المحروقات (CASH)، الشركة الوطنية للتأمين (SAA).

06 شركات خاصة وهي الجزائرية للتأمينات (2A)، أليانس للتأمينات (A)، الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)، شركة GAM ASSURANES (GAM)، شركة سلامة للتأمينات الجزائرية (SALAMA)، شركة تراسست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (TRUST).

– التعااضديات (Sociétés Mutuelles)

– الصندوق الوطني التعااضدية العلاجية (CUMA)

– تعااضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC)

– الشركات المختلطة (Sociétés Mixte)

– شركة أكسا للتأمين على الأضرار

– (AXAASSURANCE ATEGRIE DOMMAGE SPA)

¹ سالم رشدي السيد، مرجع سابق، ص: 27-28.

² فريق لافيريست (Lafirist)، دليل شركات التأمين في الجزائر، 2018.

شركات تأمين الأشخاص:

هناك حاليا شركات مؤهلة قانون لممارسة هذا النوع من التأمينات وتقديم خدمات تأمين الأشخاص وهي كالتالي:

- شركات وطنية (Sociétés Publiques)
- شراكة كرامة للتأمين (CARAMA ASSURANCE)
- في شركة تأمين لايف (TAAMINE LIFE ASSURANCE)
- شركة تعاضدية واحدة (Sociétés Mutuelle)
- شركة التعاضدي (Le Mutualiste)
- شركات مختلطة (Sociétés Mixte)
- الجزائرية للحياة (Algerian Gulf Life Insurance Compagnie SPA)
- شركة (AXA Algérie Assurance Vie SPA)
- شركة أمانة (Sociétés d'assurance de prévoyance de santé SPA Amana)
- شركات خاصة (Sociétés privée)
- شركة مصير للحياة (Macir Vie SPA)
- شركة كارديف الجزائر (Cardiff EL djazaier)
- يتم تحديد المخاطر التي يمكن أن تمارسها هذه الشركات لكل منها بموجب مرسوم صادر عن وزارة المالية وهي كما يلي:
- 1- الحوادث؛
- 2- الأمراض؛
- 3- المساعدة (المساعدة للأشخاص الذين يعانون من صعوبات، خاصة أثناء السفر)
- 4- الموت الحياة؛
- 5- الفروسيّة؛
- 6- التأمين المتعلق بصناديق الاستثمار؛
- 7- الرسملة، التأمين على رأس المال؛
- 8- إدارة الصناديق الجماعية؛
- 9- معاش جماعي؛
- 10- إعادة التأمين؛
- شركات التأمين المتخصص.

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

هناك فقط شركتين مرخص لهما للعمل في هذا النوع من التأمينات الخاص بالقروض والصادرات.

- 1- الشركة الجزائرية للتأمين وضممان الصادرات (CAGEX)
- 2- شركة ضمان القرض العقاري (SCGI)
- 3- صندوق ضمان السيارات (SGA)
- 4- صندوق ضمان الخاضعين للتأمين (FGAS)
- شركات إعادة التأمين REASSURANCE هناك فقط شركة واحدة متخصصة في إعادة التأمين بصفة أساسية.

- الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)
- هيئات منظمة لسوق التأمينات في الجزائر.
- 1- المجلس الوطني للتأمينات (CNA)
- 2- الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (UAR)
- شركات التأمينات الاجتماعية الجزائر:
- 1- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)
- 2- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء (CASNOS)
- وسطاء التأمينات (Courtiers d'assurance)

تقوم هاته الشركات بخدمات الوساطة لصالح شركات التأمين المذكورة أعلاه، هناك 38 مؤسسة تعمل كوسيط في مجال التأمين وإعادة التأمين في الجزائر.¹

تتمثل عينة الدراسة في الأفراد العاملين في مؤسسات التأمين الناشطة بالوادي وفروعها.

الشركات الوطنية: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الوادي (CRMA)
الشركة الوطنية للتأمين الوادي (SAA)، الشركة الجزائرية للتأمينات الوادي (CAAT)، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بالوادي (CAAR).

الشركات الخاصة: أليانس للتأمينات بالوادي GAM ASSURANCE EL OUED، شركة السلامة للتأمينات بالوادي (SALAMA).

بما فيهم الرؤساء والمرؤوسين المختلف المصالح، حيث بلغ عدد أفراد العينة 60 فردا، ويمكن توضيح أفراد الدراسة في الجدول الآتي

¹ فريق لافيريس (Lafirist)، مرجع سابق، 2018.

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

الجدول (رقم 03): عينة الدراسة مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

عدد أفراد الدراسة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الصالحة
60	60	50	50

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: الأدوات.

تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات ويمكن توضيح محتويات الاستبيان واختبار قياس ثباتها وصدقها من خلال العناصر الموالية:

أولاً: محتويات الاستمارة

تم تصميم الاستمارة كأداة أساسية تساعد في الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لتحقيق أغراض البحث، وقد احتوت الاستمارة على محاور تتضمن متغيرات الدراسة وفي شكلها النهائي احتوت الاستمارة على 26 سؤالاً مقسمة على جزئين أساسيين هما:

- الجزء الأول: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية وتتمثل في الجنس، العمر، الخبرة المهنية والرتبة قسم هذا الجزء بدوره إلى أربع أجزاء كمتغيرات مستقلة تابع للمتغير المستقل الرئيسي حيث:
- ضم المتغير الأول (المراجعة الداخلية في المؤسسة)، خمسة أسئلة من العبارة (العبارة من 01 إلى 05).
- كما ضم المتغير الثاني (التأهيل العملي للمراجع)، سبعة أسئلة من (العبارة 06 إلى 12).
- في حين ضم المتغير الثالث (الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير ثلاث أسئلة ابتداء من العبارة 13 إلى غاية العبارة 15).
- أخير ضم المتغير الرابع الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية.
- الجزء الثاني: اشتمل هذا الجزء على محور الأداء المالي والذي تضمن 08 عبارات.

ثانياً: مقياس الاستمارة.

لتحويل إجابات الدراسة إلى بيانات كمية ثم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لكونه أكثر تعبيراً وتنوعاً وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة ويمكن توضيح الدرجات الخمس الموافقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): مقياس الاستبيان.

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي.

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

ثالثاً: صدق الأداة وثباتها

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها وقد تم التحقق من ذلك عن طريق عرضها على عدد من المحكمين من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وفي ضوء الملاحظات المطروحة تم تعديل الاستمارة.

كما تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ ويمكن توضيحها من خلال الصدق البنائي وهذا بحساب الجذر التربيعي له ولكل بعد ولكل متغير؛ وهذا ما تم الاعتماد عليه في دراستنا. والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبيان

المتغيرات	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الجذر التربيعي لألفا كرونباخ
المتغير المستقل	المراجعة الداخلية في المؤسسة	05	0.950
	التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	07	0.992
	الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير	03	0.969
	الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية	03	0.977
مساهمة المراجعة الداخلية		18	0.993
المتغير التابع	الأداء المالي	08	0.985
	الاستبيان ككل	26	0.995

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

وبالاعتماد على قاعدة البيانات التي تم تحليلها بواسطة برنامج SPSS V22 تحصلنا على ألفا كرونباخ وبحساب الجذر التربيعي له تحصلنا على قيم أكبر من 0.5 لكل عنصر من عناصر المتغيرين، والملاحظ أنه مقبول جدا.

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ثبات الاستبيان مرتفع بنسب جيدة، هذا بالنسبة للمعامل الكلي، وأيضا معامل المحاور (المحور المستقل، التابع)، حيث تشير مختلف المعاملات إلى نسبة جيدة وهي أكبر من مستوى الدلالة (60%)، ما يسمح باستخدام هذا الاستبيان والوثوق بالنتائج المتوصل لها.

ثالثا: الأسباب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب الآلي باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

التكرارات والنسب المئوية:

حيث استخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالقانون الموالي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي التكرارات}}$$

معامل ألفا كرونباخ

تم استخدامه لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

$$a = \frac{n}{n - 1} \left(1 - \frac{\sum V_i}{vt} \right)$$

حيث:

A: يمثل ألفا كرونباخ

N: يمثل عدد الأسئلة

Vt: يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة

Vi: يمثل التباين لأسئلة المحاور

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

تم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة أداة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$a = \frac{\sqrt{\sum (x - x_i)^2}}{N}$$

معامل ارتباط بيرسون:

يستخدم معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها، وتم حسابه انطلاقاً من برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS.

كما تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (4=1-5) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في مقياس للحصول على طول الخلية أي (0.80=5/4) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد ذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	[1.79-1]	[2.59-1.80]	[3.39-2.60]	[4.19-3.40]	[5-4.20]
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

المصدر: أيمن لعجال وكمال مباركة، دور المراجعة الداخلية المالية في تحسين الأداء للمؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي الشبي، تبسة 2017/2018، ص: 84.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختيار الفرضيات.

وضع الاستبيان النهائي والتأكد من صدقه، وبعد توزيعه واسترجاع الإجابات الصالحة، سيتم تحليل هذه النتائج بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في نسخته 22. وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة؛

- عرض وتحليل نتائج الدراسة؛

- اختبار فرضيات الدراسة؛

المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

سيتم في هذا العنصر عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالقسم الأول من الاستبيان، لتوضيح الخصائص الديموغرافية والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة والرتبة في عينة الدراسة ودور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، أنظر الملحق رقم (02).

1- عرض النتائج الشخصية:

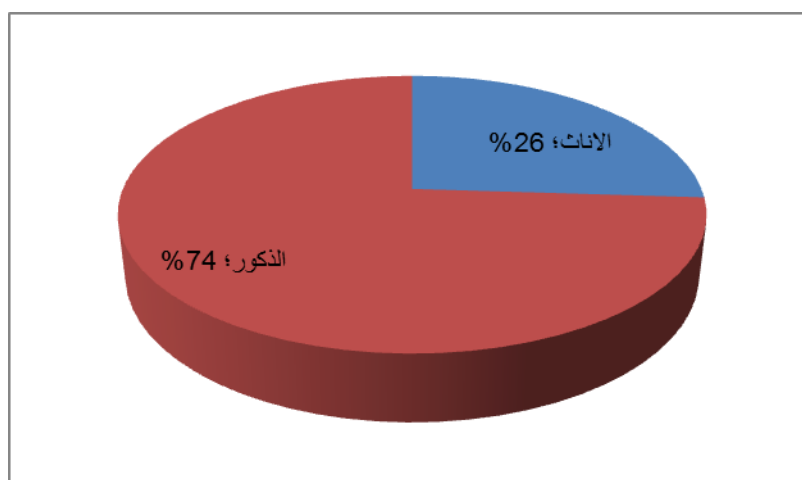
أولا : متغير الجنس

الجدول رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	37	74%
أنثى	13	26%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل (رقم 02) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من الجدول رقم (07) والشكل رقم (02) نجد أن الذكور هم الجنس الغالب في بحث بلغت نسبتهم % 74 من أفراد عينة الدراسة ، بينما النسبة المتبقية والمقدرة بـ % 26 من أفراد العينة هم من فئة الإناث وبالتالي فإن النسبة الأعظم من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور

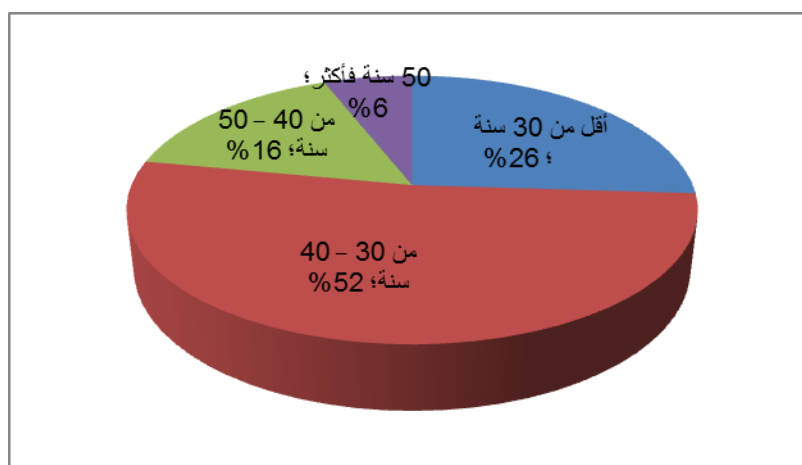
ثانيا : متغير الفئة العمرية

الجدول رقم (08) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	13	26%
من 30 – 40 سنة	26	52%
من 40 – 50 سنة	8	16%
50 سنة فأكثر	3	6%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (03) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر



الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

من الجدول رقم (08) والشكل رقم (03) نجد أن في المرتبة الأولى من 30 – 40 سنة بنسبة 52%، تليها في المرتبة الثانية أقل من 30 سنة بنسبة 26 %، ثم في المرتبة الثالثة فئة من 40 – 50 سنة بنسبة 16%، فالمرتبة الأخيرة فئة 50 سنة فأكثر بنسبة 6%.

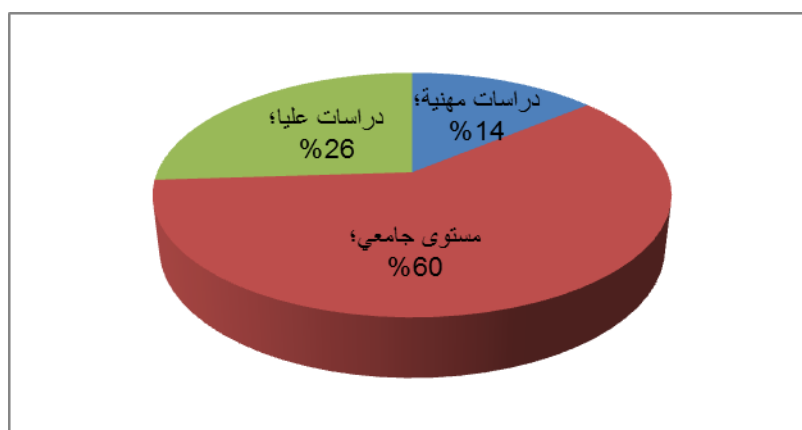
ثالثا : متغير المستوى العلمي

الجدول رقم (09) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دراسات مهنية	7	14%
مستوى جامعي	30	60%
دراسات عليا	13	26%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (04) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من الجدول رقم (09) والشكل رقم (04) نجد أن المستوى الجامعي هو المستوى الغالب بنسبة 60% يليها مستوى دراسات عليا بنسبة 26%، وفي المستوى الأخير دراسات مهنية بنسبة 14%

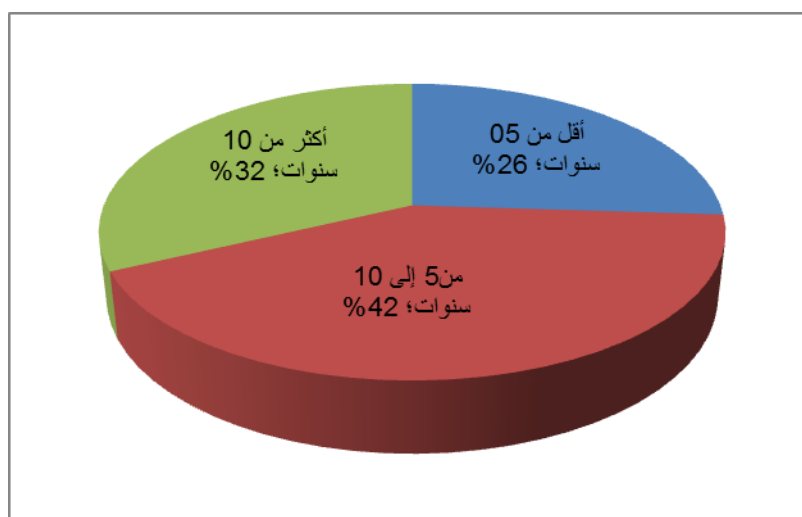
رابعاً : متغير سنوات الخبرة

جدول رقم (10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	13	26%
من 5 إلى 10 سنوات	21	42%
أكثر من 10 سنوات	16	32%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (05) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من الجدول رقم (10) والشكل رقم (05) نجد أن النسبة الأعلى لفئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 42%، تليها في المرتبة الثانية فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 32%، وفي المرتبة الأخيرة أقل من 05 سنوات بنسبة 26%.

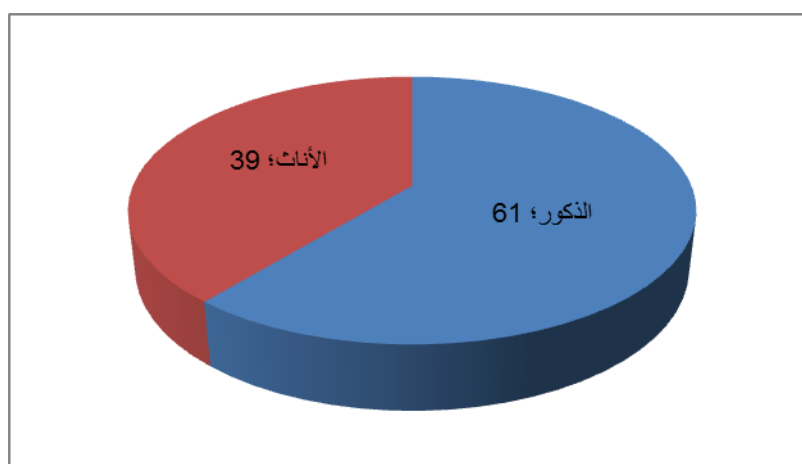
خامسا: متغير الرتبة

جدول رقم (11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة

الرتبة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	4	8%
رئيس مصلحة	13	26%
محاسب	5	10%
عون إداري	12	24%
رتبة أخرى	16	32%
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (06) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة الرتبة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

من الجدول رقم (11) والشكل رقم (06) نجد أن أصحاب الرتب الأخرى هم الأعلى بنسبة 32%، ثم بعدها في المرتبة الثانية رئيس مصلحة بنسبة 26%، ثم المرتبة الثالثة عون إداري بنسبة 24%، وفي المرتبة الرابعة رتبة محاسب بنسبة 10%، فالمرتبة الأخيرة مدير بنسبة 8%.

تحليل محاور الاستبيان:

الغرض من تحليل محاور الاستبيان هو الإجابة على السؤالين المتعلقين بواقع كل من مساهمة المراجعة الداخلية و الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الإجابة على أسئلة المحور الأول: إلى أي مدى تطبق المراجعة الداخلية؟

للإجابة على هذا السؤال توجب علينا دراسة كل بعد على حدا من أبعاد المراجعة الداخلية ، نوضحها في ما يلي:

1- المراجعة الداخلية في المؤسسة

الجدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء لمتطلبات المراجعة الداخلية في المؤسسة

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
1	للمراجعة الداخلية أهمية قصوى في مؤسستكم	4.26	0.56	موافق بشدة
2	عملية المراجعة الداخلية تتم بشكل دوري في مؤسستكم	4.02	0.93	موافق
3	يتم إعداد تقارير المراجعة الداخلية وإيصالها إلى الجهات المعنية من قبل قسم المراجعة الداخلية	4.00	0.80	موافق
4	للمراجعة الداخلية أثر إيجابي على المردود الفردي وعلاقته بالمؤسسة	4.12	0.84	موافق
5	يقتصر تنفيذ المراجعة الداخلية على الناحية	2.74	1.13	محايد

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

	المالية		
متطلبات المراجعة الداخلية	3.82	0.55	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تحليل نتائج SPSS أنظر الملحق رقم (02)

يتكون البعد الأول لمتطلبات المراجعة الداخلية من 5 عبارات الهدف منها معرفة إلى أي مدى تمارس المراجعة الداخلية و باستخدام البرنامج الإحصائي تحصلنا على النتائج التالية: *تباين المتوسط الحسابي لل فقرات بين المتوسطات التي تقع في الفئة من 2.6 إلى أقل من 3.4 وهي تقابل المقياس "محايد" والمتوسطات الحسابية الواقعة في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق" والمتوسطات الحسابية الواقعة في الفئة المحصورة بين 4.2 إلى أقل من 5 وهي تقابل المقياس "موافق بشدة"

أما بالنسبة للبعد "متطلبات المراجعة الداخلية" فقد قدر متوسطه الحسابي 3.82 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

2- التأهيل العلمي للمراجع الداخلي:

الجدول رقم(13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للتأهيل العلمي للمراجع الداخلي

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
6	التأهيل المهني من أهم معايير عملية المراجعة الداخلية	4.10	0.99	موافق
7	يتعرض المراجع الداخلي للمساءلة من الجهات المعنية في حالة عدم تطبيقه لمعايير المراجعة الداخلية	3.82	0.87	موافق
8	تكوين وتأهيل المراجعين يعود بالإيجاب على مهنة المراجعة	4.18	0.80	موافق
9	كفاءة عملية المراجعة الداخلية تتطلب مراجع داخلي مؤهل علميا	4.00	0.92	موافق
10	يلعب التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي	4.10	0.64	موفق

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

			دور مهما في اكتساب خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة وإيجاد الحلول الممكنة لها مقارنة بالمراجع غير المتخصص	
موافق	0.82	3.98	يعد التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة في المؤسسة	11
موافق	0.78	4.04	تخصص المراجع الداخلي المالي يؤدي إلى تقليل الاحتيال والغش في القوائم المالية للمؤسسة	12
موافق	0.60	4.03	التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تحليل نتائج SPSS أنظر الملحق رقم (02)

يتكون البعد الثاني التأهيل العلمي للمراجع الداخلي من 7 عبارات الهدف منها معرفة إلى أي مدى يمارس التأهيل العلمي للمراجع الداخلي وباستخدام البرنامج الإحصائي تحصلنا على أن كل المتوسطات الحسابية تقع في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

أما بالنسبة للبعد "التأهيل العلمي للمراجع الداخلي" فقد قدر متوسطه الحسابي 4.03 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

3- الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير

الجدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
13	يتمتع المراجع الداخلي بالموضوعية أثناء اعداده للتقارير المراجعة الداخلية	3.78	0.76	موافق
14	إن عمل المراجع الداخلي يساعد في أداء مختلف المسؤوليات داخل المؤسسة	3.72	0.80	موافق

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

15	يتمتع المراجع الداخلي باستقلالية تامة عن كل الموظفين في المؤسسة	3.50	0.99	موافق
	الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير	3.66	0.66	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تحليل نتائج SPSS أنظر الملحق رقم (02)

يتكون البعد الثالث من الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير من 3 عبارات الهدف منها معرفة إلى أي مدى تمارس الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير وباستخدام البرنامج الإحصائي تحصلنا على أن كل المتوسطات الحسابية تقع الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

أما بالنسبة للبعد "الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير" فقد قدر متوسطه الحسابي 3.66 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

4- الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية

الجدول رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
16	من المهام الأساسية للمراجع الداخلي تحديد وكشف عملية الغش والاختلاس والاحتيال	3.96	0.83	موافق
17	تعتبر المعايير الشخصية المعتمدة في الجزائر كافية لتحسين الأداء المهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية	3.14	1.17	محايد
18	تعزز احترافية وكفاءة المراجعين الداخليين التدابير اللازمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليته	3.96	0.72	موافق
	الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية	3.68	0.67	موافق

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر إلى الملحق رقم (02)

يتكون البعد الرابع من الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية من 3 عبارات الهدف منها معرفة إلى أي مدى تمارس الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية وباستخدام البرنامج الإحصائي تحصلنا على النتائج التالية: *تباين المتوسط الحسابي للفقرات بين المتوسطات التي تقع في الفئة من 2.6 إلى أقل من 3.4 وهي تقابل المقياس "محايد" والمتوسطات الحسابية الواقعة في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

أما بالنسبة للبعد " الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية " فقد قدر متوسطه الحسابي 3.68 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

الإجابة على أسئلة المحور الثاني: إلى أي مدى يطبق الأداء المالي؟

الجدول رقم (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الآراء للأداء المالي

الرقم	الفقرات المفسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الآراء
1	الأداء المالي يتمثل في القدرة على تخفيض تكاليف المؤسسة وزيادة في عوائدها	3.84	0.95	موافق
2	تقييم الأداء المالي يقتصر على المعلومات المتأتية من القوائم المالية الداخلية للمؤسسة	3.48	0.90	موافق
3	نتائج القياس المالي هي التي تعبر على الوضع المالي للمؤسسة	3.64	0.94	موافق
4	يمكن الأداء المالي من زيادة فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة	3.98	0.71	موافق
5	هناك محاولات جادة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة	3.92	0.82	موافق
6	تساهم التقارير الداخلية في تقييم الاداء المالي وبالتالي تسمح باظهار سبل تحسينه	3.92	0.66	موافق

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

7	يسمح أسلوب النسب المالية بإظهار مستويات الربحية وسبل تحسينها	3.90	0.64	موافق
8	يسمح أسلوب التوازنات المالية لإظهار مستويات السيولة وسبل تحسينها	4.06	0.58	موافق
	الأداء المالي	3.84	0.48	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق رقم (02)

يتكون متغير الأداء المالي من 8 عبارات الهدف منها معرفة إلى أي مدى يمارس تحسين الأداء المالي وباستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** تحصلنا على أن كل المتوسطات الحسابية تقع الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

أما بالنسبة للمتغير "الأداء المالي" فقد قدر متوسطه الحسابي 3.66 وهو يقع في الفئة المحصورة بين 3.4 إلى أقل من 4.2 وهي تقابل المقياس "موافق"

اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً : اختبار الارتباط للفرضية الرئيسية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين تطبيق إبعاد المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي

1-الفرضية الصفرية H_0

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين تطبيق إبعاد المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي

2-الفرضية البديلة H_1

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) بين تطبيق إبعاد المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الارتباط للفرضية الرئيسية

المتغير التابع	المتغير المستقل	إبعاد المراجعة الداخلية	القيمة الاحتمالية (sig)
		معامل الارتباط R	0.000
الأداء المالي		0.705**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبعاد المراجعة الداخلية والأداء المالي إلى أن معامل الارتباط يساوي 70.5% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية، أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

ثانيا : اختبار الانحدار للفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتطبيق إبعاد المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

1-الفرضية الصفرية H_0

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتطبيق إبعاد المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

2-الفرضية البديلة H_1

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لتطبيق إبعاد المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

الجدول رقم (18): تحليل نتائج الانحدار للفرضية الرئيسية

المصدر		مجموع المربعات	متوسط المربعات	معنوية الكلية		المعنوية الجزئية(معاملات الانحدار)				القدرة التفسيرية	
		المربعات	المربعات	قيمةf	SIG		B	T	Sig	R	R2
الانحدار		370.912	370.912	47.514	0.000	b	10.328	3.457	0.001	0.705	0.497
الخطأ		7.806	374.708				0.294	6.893	0.000	مساهمة المراجعة الداخلية	
الكلي			745.620								

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (18) والنتائج المتحصل عليها من خلال قيمة فيشر (47.514) يتضح أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق إبعاد المراجعة الداخلية على تحسين الأداء المالي لان قيمة (0.000) sig أقل من مستوى معنوية 0.05.

ويلاحظ كذلك أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (3.457) وهي قيمة دالة إحصائية بمستوى قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما أظهرت النتائج عن وجود ارتباط لتطبيق إبعاد المراجعة الداخلية على تحسين الأداء المالي ب (70.5%) وبالنظر لقيمة معامل التحديد $R^2 = 0.497$ أي أن نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (إبعاد المراجعة الداخلية) تفسر ما نسبته (49.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) وبنسبة (50.3%) العوامل الأخرى ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تقر بعد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق إبعاد المراجعة الداخلية على تحسين الأداء المالي

ثالثا : الفرضيات الفرعية

1- اختبار الارتباط للفرضية الأولى

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) متطلبات بعد المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي

-الفرضية الصفرية H_0

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) متطلبات بعد المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي

-الفرضية البديلة H1

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) متطلبات المراجعة الداخلية و تحسين الأداء المالي

الجدول رقم (19): نتائج اختبار الارتباط للفرضية الأولى

القيمة الاحتمالية (sig)	متطلبات المراجعة الداخلية	المتغير المستقل المتغير التابع
0.000	معامل الارتباط R 0.587**	الأداء المالي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (19) يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة الداخلية والأداء المالي إلى أن معامل الارتباط يساوي (58.7%) وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية، أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

1-اختبار الانحدار للفرضية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لمتطلبات المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

-الفرضية الصفرية H0

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لمتطلبات المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

-الفرضية البديلة H1

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) لمتطلبات المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

الجدول رقم (20): تحليل نتائج الانحدار للفرضية الأولى

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	معنوية الكلية		المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)			القدرة التفسيرية	
			قيمة f	SIG	B	T	Sig	R	R2
الانحدار	256.640	256.640	25.193	0.000 b	Const	4.665	0.000	0.344	0.587
الخطأ	488.980	10.187			مساهمة المراجعة الداخلية	5.019	0.000		
الكلية	745.620								

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (20) والنتائج المتحصل عليها من خلال قيمة فيشر (47.514) يتضح أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) متطلبات المراجعة الداخلية على تحسين الأداء المالي لان قيمة sig (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05.

ويلاحظ كذلك أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (4.665) وهي قيمة دالة إحصائية بمستوى قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما أظهرت النتائج عن وجود ارتباط متطلبات المراجعة الداخلية على تحسين الأداء المالي ب (34.4%) وبالنظر لقيمة معامل التحديد $R^2 = 0.587$ أي أن نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (متطلبات المراجعة الداخلية) تفسر ما نسبته (58.7%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) ونسبة (41.3%) العوامل الأخرى ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تقر بعد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \geq 0.05$) لمتطلبات المراجعة الداخلية على تحسين الأداء المالي

2- اختبار الارتباط للفرضية الثانية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي و تحسين الأداء المالي مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

-الفرضية الصفرية H_0

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي و تحسين الأداء المالي مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

-الفرضية البديلة H1

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي و تحسين الأداء المالي مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

الجدول رقم(21): نتائج اختبار الارتباط للفرضية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	القيمة الاحتمالية (sig)
بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي	الأداء المالي	0.000
	معامل الارتباط R	0.666**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (21) يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي والأداء المالي إلى أن معامل الارتباط يساوي 66.6% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية، أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05

2-اختبار الانحدار للفرضية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي في تحسين الأداء المالي مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

-الفرضية الصفرية H0

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي في تحسين الأداء المالي مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

-الفرضية البديلة H1

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي في تحسين الأداء المالي مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

الجدول رقم (22): تحليل نتائج الانحدار للفرضية الثانية

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	معنوية الكلية		المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)			القدرة التفسيرية	
			قيمة f	SIG		B	T	Sig	R
الانحدار	330.306	330.306	38.175	0.000 b	Constan	13.377	4.709	0.000	0.443
الخطأ	415.314	8.652			التأهيل العلمي للمرجع الداخلي	0.615	6.179	0.000	0.666
الكلية	745.620								

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق (02)

من خلال الجدول رقم (22) والنتائج المتحصل عليها من خلال قيمة فيشر (38.306) يتضح أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق بعد التأهيل العلمي للمرجع الداخلي في تحسين الأداء المالي لان قيمة (0.000) sig أقل من مستوى معنوية 0.05.

ويلاحظ كذلك أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (4.709) وهي قيمة دالة إحصائية بمستوى قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما أظهرت النتائج عن وجود ارتباط لتطبيق بعد التأهيل العلمي على تحسين الأداء المالي ب (66.6%) وبالنظر لقيمة معامل التحديد $R^2 = 0.443$ أي أن نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (بعد التأهيل العلمي) تفسر ما نسبته (44.3%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) ونسبة (55.7%) العوامل الأخرى ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تقر بعد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق بعد التأهيل العلمي على تحسين الأداء المالي

3- اختبار الارتباط للفرضية الثالثة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير و تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

-الفرضية الصفرية H_0

لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير و تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

-الفرضية البديلة H_1

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير و تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

الجدول رقم(23): نتائج اختبار الارتباط للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	القيمة الاحتمالية (sig)
بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير	الأداء المالي	0.000
	معامل الارتباط R	0.615**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق (02)

من خلال الجدول رقم (23) يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير والأداء المالي إلى أن معامل الارتباط يساوي 61.5% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه إيجابية قوية، أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05

3-اختبار الانحدار للفرضية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

-الفرضية الصفرية H_0

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

-الفرضية البديلة H_1

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)

الجدول رقم (24): تحليل نتائج الانحدار للفرضية الثالثة

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	معنوية الكلية		المعنوية الجزئية (معاملات الانحدار)				القدرة التفسيرية	
			قيمة f	SIG	Constan	B	T	Sig	R	R2
الانحدار	281.760	281.760	29.156	0.000 b		17.551	7.072	0.000	0.615	0.378
الخطأ	463.860	9.664				1.199	5.400	0.000		
الكلية	745.620									

من خلال الجدول رقم (24) والنتائج المتحصل عليها من خلال قيمة فيشر (29.156) يتضح أنه

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير في تحسين الأداء المالي لان قيمة (0.000) sig أقل من مستوى معنوية 0.05.

ويلاحظ كذلك أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (7.072) وهي قيمة دالة إحصائية بمستوى قدر ب 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما أظهرت النتائج عن وجود ارتباط لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير على تحسين الأداء المالي ب (61.5%) وبالنظر لقيمة معامل التحديد $R^2 = 0.378$ أي أن نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (بعد الاستقلالية والموضوعية) تفسر ما نسبته (37.8%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) وبنسبة (62.2%) العوامل الأخرى ومنه نقبل البديلة التي تقرر بعد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق بعد الاستقلالية والموضوعية على تحسين الأداء المالي

4-اختبار الارتباط للفرضية الرابعة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية و تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)

-الفرضية الصفرية H_0

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية و تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)

-الفرضية البديلة H_1

توجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية و تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)

الجدول رقم (25): نتائج اختبار الارتباط للفرضية الرابعة

القيمة الاحتمالية (sig)	تطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية	المتغير المستقل المتغير التابع
0.001	معامل الارتباط $R=0.465^{**}$	الأداء المالي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق (02)

من خلال الجدول رقم (25) يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية والأداء المالي إلى أن معامل الارتباط يساوي 46.5% وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ، أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05

4-اختبار الانحدار للفرضية الرابعة

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)

-الفرضية الصفرية H_0

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)

-الفرضية البديلة H_1

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)

الجدول رقم (26): تحليل نتائج الانحدار للفرضية الرابعة

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	معنوية الكلية		المعنوية الجزئية(معاملات الانحدار)			القدرة التفسيرية		
			قيمةf	SIG		B	T	Sig	R	R2
الانحدار	160.944	160.944	13.213	b0.001	Constan	20.839	7.528	0.000	0.465	0.216
الخطأ	584.676	12.181			0.895	3.635	0.001			
الكلي	745.620				المراجع الداخلية	أداء أعمال	والمقدرة على	الاحترافية		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS أنظر الملحق (02)

من خلال الجدول رقم (26) والنتائج المتحصل عليها من خلال قيمة فيشر (13.213) يتضح أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لان قيمة sig (0.001) أقل من مستوى معنوية 0.05.

ويلاحظ كذلك أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (7.528) وهي قيمة دالة إحصائية بمستوى قدر ب 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما أظهرت النتائج عن وجود ارتباط لتطبيق بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية

على تحسين الأداء المالي ب (46.5%) وبالنظر لقيمة معامل التحديد $R^2=0.216$ أي أن نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل (الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية) تفسر ما نسبته (21.6%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء المالي) وبنسبة (78.4%) العوامل الأخرى ومنه نقبل البديلة التي تقرر بعد الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق بعد على تحسين الأداء المالي

ناصر المتغيرين، والملاحظ أنه مقبول جدا.

خاتمة:

كمثل كل الشركات الاقتصادية تعمل شركات التأمين على الزيادة ربحيتها وتقليص نفقاتها وكذا حماية ممتلكاتها وحقوقها خاصة مع كبر حجمها وتشعب وظائفها وحتى تحافظ على بقائها واستمرارها ومن أجل ذلك تقوم هاته الشركات بمتابعة كل أنشطتها ومهامها وهنا يبرز أهمية دور المراجعة والتي تعد وسيلة لكشف الأخطاء وعمليات الغش والحد منها ومن أقسام المراجعة "المراجعة الداخلية"، حيث تقوم هاته الأخيرة على فحص السجلات والدفاتر المحاسبية المتعارف عليها، كما يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقارير دورية مع إعطاء النصائح والتوصيات للإدارة بهدف الزيادة من كفاءة وفعالية الأداء من المؤسسة. ومواكبة للتغيرات التي تطرأ باستمرار على عالم الاقتصاد وشهدت مهنة المراجعة تطورا متزامنا معه، فنجد أن مهنة المراجعة الداخلية أصبحت تقوم على مجموعة من القواعد والأسس وتخضع لمجموعة من المعايير منها موضوعية واستقلالية المراجع الداخلي ومدى كفاءته لأداء مهامه وكذلك إعداد التقارير التي هي من مسؤولياته.

تتضمن هاته التقارير ملاحظات وتحفظات المراجع الداخلي وكذا النصائح والإرشادات التي يقدمها للإدارة والتي ترتبط ارتباط وثيقا بتقييم وتحسين الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة وتبيان الوضع المالي للشركة، حيث أن الإدارة المالية تقوم أساسا على تقييم الأداء المالي والذي يسمح بإبراز الوضعية التي وصلت إليه الشركة.

وفي هذا الإطار سعت الدراسة إلى الإحاطة بالمراجعة الداخلية، والتركيز على كيفية تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، وقد طرحت الدراسة الإشكالية الآتية: "كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين" والتي اعتمدت على فصل نظري وفصل تطبيقي من أجل الإحاطة بالإشكالية.

اختبار الفرضيات:

- بعد تطرق الدراسة لمختلف جوانب الموضوع في الفصلين توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى: والتي كانت كالتالي: "المتطلبات المراجعة الداخلية أثر في تحسين أداء المؤسسة"، حيث أن متطلبات المراجعة الداخلية ضرورية ومهمة بالنسبة لجميع الشركات من أجل تقييم وتحسين الأداء والتوصل إلى قرارات صائبة ورشيدة شرط توفر مجموعة من المعايير التي يجب على المراجع الداخلي إتباعها، وبالتالي فقد تحققت الفرضية.
- الفرضية الثانية: كانت كالتالي "التأهيل للمراجع الداخلي أثر على تحسين الأداء المالي" وهذه الفرضية محققة، حيث توصلت الدراسة أن التأهيل العلمي للمراجع دور هام لتحسين الأداء المالي للشركة،

وهذا بعد اكتسابه لمؤهلات علمية وكفاءة مهنية تمكنه من ممارسة مهامه باحترافية مع الحرص على القيام بدورات تكوينية ودراسة التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي والذي يساعد على اكتشاف الأخطاء والحد من الاحتيال والغش في القوائم المالية للمؤسسة.

— الفرضية الثالثة: كانت كالاتي "الاستقلالية الموضوعية في إعداد التقارير أثر في تحسين الأداء المالي" قد توصلت الدراسة إلى أن هاته الفرضية محققة، حيث أن إعداد التقارير يتوجب تمتع المراجع الداخلي بالموضوعية والاستقلالية ذلك بأن عمل المراجع الداخلي يساعد في أداء مختلف المسؤوليات داخل المؤسسة مما يساهم في تحسين الأداء المالي.

— الفرضي الرابعة: حيث كانت كالاتي: "للاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجع الداخلي أثر في تحسين الأداء المالي" وبعد التحليل والدراسة تبين أن هاته الفرضي محققة ذلك بأن الاحترافية ومقدرة المراجع الداخلي تمكنه من تحديد وكشف عمليات الغش والاختلاس والاحتيال كذلك تعزز من اتخاذ التدابير اللازمة وزيادة فعاليته مع تحسين المعايير الشخصية المعتمدة في الجزائر لممارسي مهنة المراجعة الداخلية.

نتائج الدراسة:

— على ضوء ما ورد في الدراسة وبعد التطرق للمتغيرات المطروحة في الإشكالية أفضت إلى النتائج التالية:

- يمكن القول أن المراجعة الداخلية تعمل على إظهار نقاط القوة والضعف للشركة.
- يقوم بمهام المراجعة الداخلية موظف من داخل الشركة يتمتع بالإستقلالية والكفاءة المهنية والتي تساعد على أداء مهامه على أكمل وجه.
- من مهام المراجع الداخلي تقديم الاقتراحات والنصائح للإدارة لتصحيح الأخطاء.
- يعد المراجع الداخلي تقاريره والتي تشمل توصيات واقتراحات لتحسين الأداء.
- تطبيق الإدارة المعنية لهاته التوصيات يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة التي من ضمنها تحسين الأداء.

— مهنة المراجعة الداخلية تخضع لمراسيم وقوانين ومعايير متعارف عليها تنظم عملها للوصول إلى معلومات مرتبطة بتقييم الأداء المالي للشركة.

— تعد المؤشرات المالية المعتمدة مرآة لتوضيح الصورة الحقيقية للقوائم المالية للشركة من أجل تحديد نقاط القوة والضعف.

— تعمل شركات التأمين على تقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال منتجاتها التأمينية

للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الزبائن في إطار المنافسة الحرة والنزيفة مع باقي الشركات.

- توصيات الدراسة:

- لتحقيق أهداف المؤسسة المرجوة لابد من مساهمة أكبر للمراجع الداخلي في تحديد السياسات المنتهجة ومشاركته في صنع القرار وعدم اكتفاءه باكتشافه الغش والأخطاء.
 - العمل على تكوين المراجعين الداخليين تكوينا يتلاءم مع حجم وأهداف المؤسسة وكذا الرفع من مؤهلاته العلمية والمهنية.
 - وجب على الإدارة توفير مناخ ملائم لعمل المراجع الداخلي وحمايته من الضغوطات ومنحه الاستقلالية التامة في إبداء رأيه وملاحظاته وكذا إعداد تقاريره.
 - تحسين المعايير الشخصية للمراجع الداخلي المعتمدة في الجزائر قصد الرفع من مردودية الأداء المهني لممارسي المراجعة الداخلية.
 - تشجيع وتنويع المؤسسات الاقتصادية بأهمية البحث العلمي وإيجاد آليات للعمل المشترك بينها وبين الجامعات الجزائرية وذلك عبر إنشاء مراكز بحث مشتركة وإقامة دورات تكوينية وأيام تحسيسية وملتقيات.
 - ضرورة القيام بدراسات أخرى أعمق وأشمل نظرا لأهمية هذا الموضوع والتطرق إليه بطرق عدة مثل: دراسة الحالة.... الخ
- ### - آفاق الدراسة:
- من خلال هاته الدراسة المعنونة بـ "مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين" تبين أن هذا الموضوع يمكن أن يتطور أكثر في بحوث ودراسات أخرى نظرا لتشعبه وكذا تطور مهنة المراجعة الداخلية موازاة مع تطور الحركة الاقتصادية التي فرضت اعتماد التكنولوجيا وإنشاء نظم معلومات في تقييم وتحسين الأداء المالي.

قائمة المراجع

- 1- ابراهيم الخلوي الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009،
- 2- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، الدار العلمية للنشر والتوزيع، النسخة الثاني، القاهرة
- 3- أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، مصر
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2007
- 5- أيمن لعجال، كمال مباركة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي - تسبة، تخصص مالية المؤسسة، 2018/2017
- 6- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم لأداء دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة قسنطينة، 2010-2011
- 7- حسين أحمد القاضي وحسين دحدوح، التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق، 2009
- 8- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الأردن، ط: 02، 2004
- 9- خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النصية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980
- 10- دور المراجعة الداخلية دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2012/2011
- 11- دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2009
- 12- ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص إدارة مالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2016-2017
- 13- سالم رشدي السيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015

- 14- سعد صادق بحري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004
- 15- شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية حالة سونلغاز
- 16- الصبان محمد سمير والفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990
- 17- طارق عبد العال حمادة، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2006
- 18- طواهر محمد الهاشمي صديقي مسعود
- 19- عادل رحومة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2011/2012
- 20- عادل رحومة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مكملية ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي
- 21- عبد العزيز محمد المخلافي، أساسيات الإدارة المالية، جامعة صنعاء
- 22- عبد الفاتح الصحن وفتحي رزق السوافيري، محمد السيد سرايا، رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الحديثة، مصر، 2006
- 23- عمر بن فيالة، تحليل الاستغلال والتحليل المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، عين مليلة، الجزائر
- 24- عمر ديلمي، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، 2009
- 25- فريق لافيريس (Lafirist)، دليل شركات التأمين في الجزائر، 2018.
- 26- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله فلسطين، 2008
- 27- كحيل سليم، دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة
- 28- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2001
- 29- مجيد محمود الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب، دار المناهج
- 30- محمد بوتين، المراجعة وعراقية الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 31- محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004
- 32- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

- 33- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد وأسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع
- 34- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2000
- 35- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
- 36- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2011،
- 37- هادي التميمي، مدخل إلى التحقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2007
- 38- يوسف العيد يوسف المدلل، دور الوظيفة التدفق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة حالة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2007
- 1 Béatrice et francis grand guillot, la comptabilité generale, eldar et othmania édition distribution, 2007, p: 46.
- 2 Encyclopydia, France, 2003, Cd.
- 3 J.C. Becour, H. Bouquin. Audit opérationnel, Edition, Economisa, Paris, 1996. P: 12.

الملاحق

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

استمارة استبيان

مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

إشراف الدكتورة:

- بكوش لطيفة

من إعداد الطلبة:

معوش حسام الدين

ديدي يوسف

علالي نبيل

أخي الكريم، أختي الكريمة:

في إطار تحضير لإعداد مذكرة تخرج ماستر أكاديمي على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: محاسبة وتدقيق بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله إلى معرفة آرائكم حول موضوع " مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي " الذي نرجو من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (x) أمام العبارة التي ترونها مناسبة.

وللأمانة العلمية فإن إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط، تقبلوا منا فائق الشكر والاحترام والتقدير على تعاونكم.

أولاً: المعلومات الشخصية، اسم المؤسسة:

يرجى وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة

- 1- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐
- 2- العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 - 40 سنة ☐
- من 40 - 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3- المستوى التعليمي:

- دراسات مهنية ☐ مستوى جامعي ☐ دراسات عليا ☐
- 4- الخبرة المهنية:

- أقل من 05 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐
- 5- الرتبة:

- مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐
- عون إداري ☐ رتبة أخرى ☐

ثانياً:

1. المحور الأول: متطلبات المراجعة الداخلية

الرقم	أسئلة الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
متطلبات المراجعة الداخلية في المؤسسة						
1	للمراجعة الداخلية أهمية قصوى في مؤسستكم					
2	عملية المراجعة الداخلية تتم بشكل دوري في مؤسستكم					
3	إعداد تقارير نظام الرقابة الداخلية وإيصالها إلى الجهات المعنية من قبل قسم المراجعة الداخلية					
4	للمراجعة الداخلية أثر إيجابي على المردود الفردي وعلاقته بالمؤسسة					
التأهيل العلمي للمراجع الداخلي						
5	التأهيل المهني من أهم معايير عملية المراجعة					
6	يتعرض المراجع الداخلي للمساءلة من الجهات المعنية في حالة عدم تطبيقه لمعايير المراجعة الداخلية					
7	تكوين وتأهيل المراجعين يعود بالإيجاب على مهنة المراجعة					
8	كفاءة عملية المراجعة الداخلية تتطلب مراجع داخلي مؤهل علمياً					
الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير						
9	الاستقلالية والموضوعية هي جوهر المراجعة الداخلية					
10	يتأثر الأداء المالي للمؤسسة باستقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية					

					11	يتمتع المراجع الداخلي باستقلالية تامة عن كل الموظفين في المؤسسة
						الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية
					12	من المهام الأساسية للمراجع الداخلي تحديد وكشف عملية الغش والاختلاس والاحتيال
					13	احترافية المراجع الداخلي وكفاءته المهنية تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة
					14	تعزز احترافية وكفاءة المدققين الماليين التدابير اللازمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليتها

2. المحور الثاني: الأداء المالي

الرقم	أسئلة الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الأداء المالي يتمثل في القدرة على تخفيض تكاليف المؤسسة وزيادة في عوائدها					
2	تقييم الأداء المالي يقتصر على القوائم المالية للمؤسسة					
3	نتائج القياس المالي هي التي تعبر على الوضع المالي للمؤسسة					
4	يمكن الأداء المالي من زيادة فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة					
5	تعتبر المعايير الشخصية المعتمدة في الجزائر كافية لتحسين الأداء المهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية					
6	هناك عدم التزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في الجزائر من طرف ممارسي المهنة لتحسين الأداء					
7	يلعب التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي					

					دور مهما في اكتساب خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة وإيجاد الحلول الممكنة لها مقارنة بالمراجع غير المتخصص	
					استقلالية المراجع الداخلي لها دور مهم في تحسين الأداء المالي	8
					المراجع الداخلي المالي هو المسؤول عن قياس الأداء المالي للمؤسسة	9
					هناك محاولات جادة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة	10
					يعد التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة في المؤسسة	11
					تخصص المراجع الداخلي المالي يؤدي إلى تقليل الاحتيال والغش في القوائم المالية للمؤسسة	12

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج SPSS

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.903	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.986	7

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.939	3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.955	3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.988	18

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.972	8

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.992	26

Statistics

		للمراجعة الداخلية أهمية قصوى في مؤسستكم	عملية المراجعة الداخلية تتم بشكل دوري في مؤسستكم	يتم إعداد تقارير المراجعة الداخلية وإيصالها إلى الجهات المعنية من قبل قسم المراجعة الداخلية	للمراجعة الداخلية أثر إيجابي على المردود الفردي وعلاقته بالمؤسسة	يقتصر تنفيذ المراجعة الداخلية على الناحية المالية	الداخلية
N	Valid	50	50	50	50	50	50
	Missing	0	0	0	0	0	0
	Mean	4.2600	4.0200	4.0000	4.1200	2.7400	3.8280
	Std. Deviation	.56460	.93656	.80812	.84853	1.13946	.55256

للمراجعة الداخلية أهمية قصوى في مؤسستكم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

Valid	محايد	3	6.0	6.0	6.0
	موافق	31	62.0	62.0	68.0
	موافق بشدة	16	32.0	32.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

عملية المراجعة الداخلية تتم بشكل دوري في مؤسساتكم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.0	4.0	4.0
	غير موافق	1	2.0	2.0	6.0
	محايد	6	12.0	12.0	18.0
	موافق	26	52.0	52.0	70.0
	موافق بشدة	15	30.0	30.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

يتم إعداد تقارير المراجعة الداخلية وإرسالها إلى الجهات المعنية من قبل قسم المراجعة الداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
	غير موافق	2	4.0	4.0	6.0
	محايد	4	8.0	8.0	14.0
	موافق	32	64.0	64.0	78.0
	موافق بشدة	11	22.0	22.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

للمراجعة الداخلية أثر إيجابي على المردود الفردي وعلاقته بالمؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
	محايد	9	18.0	18.0	20.0
	موافق	22	44.0	44.0	64.0
	موافق بشدة	18	36.0	36.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

يقتصر تنفيذ المراجعة الداخلية على الناحية المالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	4	8.0	8.0	8.0
غير موافق بشدة	23	46.0	46.0	54.0
غير موافق	10	20.0	20.0	74.0
محايد	8	16.0	16.0	90.0
موافق	5	10.0	10.0	100.0
موافق بشدة				
Total	50	100.0	100.0	

الداخلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	2.0	2.0	2.0
2.00	1	2.0	2.0	4.0
2.80	3	6.0	6.0	10.0
3.00	1	2.0	2.0	12.0
3.20	3	6.0	6.0	18.0
3.40	10	20.0	20.0	38.0
3.60	12	24.0	24.0	62.0
3.80	6	12.0	12.0	74.0
4.00	3	6.0	6.0	80.0
4.20	4	8.0	8.0	88.0
4.40	4	8.0	8.0	96.0
4.60	2	4.0	4.0	100.0
5.00				
Total	50	100.0	100.0	

Statistics

التأهيل المهني من أهم معايير عملية المراجعة الداخلية	يتعرض المراجع الداخلي للمساءلة من الجهات المعنية في حالة عدم	تكوين وتأهيل المراجعين بالإنجاب على مهنة المراجعة	كفاءة عملية المراجعة الداخلية تتطلب مراجع داخلي	يلعب التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي دور مهما في	يعد التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي أحد الاتجاهات	تخصص المراجع الداخلي المالي يؤدي إلى تقليل الاحتيال	التأهيل
--	--	---	---	--	--	---	---------

		تطبيقه لمعايير المراجعة الداخلية		مؤهل علميا	اكتساب خبرة عالية لتقييم الأخطاء	الحديث في تطوير مهنة المراجعة في المؤسسة	والغش في القوائم المالية للمؤسسة	
N	Valid	50	50	50	50	50	50	50
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
	Mean	4.1000	3.8200	4.1800	4.0000	4.1000	3.9800	4.0314
	Std. Deviation	.99488	.87342	.80026	.92582	.64681	.82040	.60285

التأهيل المهني من أهم معايير عملية المراجعة الداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.0	4.0	4.0
	غير موافق	2	4.0	4.0	8.0
	محايد	4	8.0	8.0	16.0
	موافق	23	46.0	46.0	62.0
	موافق بشدة	19	38.0	38.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

يتعرض المراجع الداخلي للمساءلة من الجهات المعنية في حالة عدم تطبيقه لمعايير المراجعة الداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	6.0	6.0	6.0
	محايد	15	30.0	30.0	36.0
	موافق	20	40.0	40.0	76.0
	موافق بشدة	12	24.0	24.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

تكوين وتأهيل المراجعين يعود بالإيجاب على مهنة المراجعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
	محايد	6	12.0	12.0	14.0
	موافق	25	50.0	50.0	64.0
	موافق بشدة	18	36.0	36.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

كفاءة عملية المراجعة الداخلية تتطلب مراجع داخلي مؤهل علميا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
	غير موافق	3	6.0	6.0	8.0
	محايد	6	12.0	12.0	20.0
	موافق	25	50.0	50.0	70.0
	موافق بشدة	15	30.0	30.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

يلعب التأهيل المهني للمراجع الداخلي المالي دور مهما في اكتساب خبرة عالية لتقييم الأخطاء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	8	16.0	16.0	16.0
	موافق	29	58.0	58.0	74.0
	موافق بشدة	13	26.0	26.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

يعد التخصص المهني للمراجع الداخلي المالي أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة في المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
	غير موافق	1	2.0	2.0	4.0
	محايد	8	16.0	16.0	20.0
	موافق	28	56.0	56.0	76.0
	موافق بشدة	12	24.0	24.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

تخصص المراجع الداخلي المالي يؤدي إلى تقليل الاحتيال والغش في القوائم المالية للمؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
	محايد	8	16.0	16.0	18.0
	موافق	28	56.0	56.0	74.0
	موافق بشدة	13	26.0	26.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

التأهيل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.86	1	2.0	2.0	2.0
	2.00	1	2.0	2.0	4.0
	3.00	2	4.0	4.0	8.0
	3.43	2	4.0	4.0	12.0
	3.57	1	2.0	2.0	14.0
	3.71	4	8.0	8.0	22.0
	3.86	5	10.0	10.0	32.0
	4.00	6	12.0	12.0	44.0
	4.14	7	14.0	14.0	58.0
	4.29	8	16.0	16.0	74.0
	4.43	5	10.0	10.0	84.0
	4.57	4	8.0	8.0	92.0
	4.71	1	2.0	2.0	94.0
	4.86	2	4.0	4.0	98.0
	5.00	1	2.0	2.0	100.0
Total		50	100.0	100.0	

Statistics

		يتمتع المراجع الداخلي بالموضوعية أثناء اعداده للتقارير المراجعة الداخلية	إن عمل المراجع الداخلي يساعد في أداء مختلف المسؤوليات داخل المؤسسة	يتمتع المراجع الداخلي باستقلالية تامة عن كل الموظفين في المؤسسة	الاستقلالية
N	Valid	50	50	50	50
	Missing	0	0	0	0
	Mean	3.7800	3.7200	3.5000	3.6667
	Std. Deviation	.76372	.80913	.99488	.66667

يتمتع المراجع الداخلي بالموضوعية أثناء اعداده للتقارير المراجعة الداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
	غير موافق	1	2.0	2.0	4.0
	محايد	12	24.0	24.0	28.0
	موافق	30	60.0	60.0	88.0
	موافق بشدة	6	12.0	12.0	100.0
Total		50	100.0	100.0	

إن عمل المراجع الداخلي يساعد في أداء مختلف المسؤوليات داخل المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.0	2.0
	غير موافق	3	6.0	8.0
	محايد	10	20.0	28.0
	موافق	31	62.0	90.0
	موافق بشدة	5	10.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

يتمتع المراجع الداخلي باستقلالية تامة عن كل الموظفين في المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	8.0	8.0
	غير موافق	1	2.0	10.0
	محايد	16	32.0	42.0
	موافق	24	48.0	90.0
	موافق بشدة	5	10.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

الاستقلالية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.00	3	6.0	6.0
	2.33	1	2.0	8.0
	3.00	5	10.0	18.0
	3.33	9	18.0	36.0
	3.67	8	16.0	52.0
	4.00	14	28.0	80.0
	4.33	7	14.0	94.0
	4.67	2	4.0	98.0
	5.00	1	2.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

Statistics

		تعتبر المعايير الشخصية المعتمدة في الجوائر كافية لتحسين الأداء المهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية	تعزز احترافية وكفاءة المراجعين الداخليين التدابير اللازمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليته	الاحترافية
N	Valid	50	50	50
	Missing	0	0	0

Mean	3.9600	3.1400	3.9600	3.6867
Std. Deviation	.83201	1.17820	.72731	.67481

من المهام الأساسية للمراجع الداخلي تحديد وكشف عملية الغش والاختلاس والاحتيايل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
غير موافق	1	2.0	2.0	4.0
محايد	9	18.0	18.0	22.0
موافق	27	54.0	54.0	76.0
موافق بشدة	12	24.0	24.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

تعتبر المعايير الشخصية المعتمدة في الجوائز كافية لتحسين الأداء المهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	6	12.0	12.0	12.0
غير موافق	9	18.0	18.0	30.0
محايد	11	22.0	22.0	52.0
موافق	20	40.0	40.0	92.0
موافق بشدة	4	8.0	8.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

تعزز احترافية وكفاءة المراجعين الداخليين التدابير اللازمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليته

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	1	2.0	2.0	2.0
محايد	11	22.0	22.0	24.0
موافق	27	54.0	54.0	78.0
موافق بشدة	11	22.0	22.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.67	1	2.0	2.0	2.0
	2.67	2	4.0	4.0	6.0
	3.00	8	16.0	16.0	22.0
	3.33	8	16.0	16.0	38.0
	3.67	13	26.0	26.0	64.0
	4.00	7	14.0	14.0	78.0
	4.33	4	8.0	8.0	86.0
	4.67	4	8.0	8.0	94.0
	5.00	3	6.0	6.0	100.0
Total		50	100.0	100.0	

Statistics

		الاداء المالي	تقييم الاداء المالي	الاداء المالي	يمكن الاداء المالي	من زيادة فعالية	تعبئة واستخدا م الوسائل المالية المتاحة	هناك محاولات جادة لتحسين الاداء المالي للمؤسسة	تساهم التقارير الداخلية في تقييم الاداء المالي وبالتالي تسمح باظهار سبل تحسينه	يسمح أسلوب التوازنات المالية لإظهار مستويات السيولة وسبل تحسينها	الاداء
N	Valid	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	Mean	3.8400	3.4800	3.6400	3.9800	3.9200	3.9200	3.9200	3.9000	4.0600	3.8425
	Std. Deviation	.95533	.90891	.94242	.71400	.82906	.66517	.64681	.58589	.48761	

الاداء المالي يتمثل في القدرة على تخفيض تكاليف المؤسسة وزيادة في عوائدها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق بشدة	1	2.0	2.0	2.0
غير موافق	4	8.0	8.0	10.0
محايد	9	18.0	18.0	28.0
موافق	24	48.0	48.0	76.0
موافق بشدة	12	24.0	24.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

تقييم الأداء المالي يقتصر على المعلومات المتأتية من القوائم المالية الداخلية للمؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	11	22.0	22.0	22.0
محايد	7	14.0	14.0	36.0
موافق	29	58.0	58.0	94.0
موافق بشدة	3	6.0	6.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

نتائج القياس المالي هي التي تعبر على الوضع المالي للمؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	7	14.0	14.0	14.0
محايد	13	26.0	26.0	40.0
موافق	21	42.0	42.0	82.0
موافق بشدة	9	18.0	18.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

يمكن الأداء المالي من زيادة فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	4.0	4.0	4.0
محايد	7	14.0	14.0	18.0
موافق	31	62.0	62.0	80.0
موافق بشدة	10	20.0	20.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

هناك محاولات جادة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	4.0	4.0	4.0
محايد	13	26.0	26.0	30.0
موافق	22	44.0	44.0	74.0
موافق بشدة	13	26.0	26.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

تساهم التقارير الداخلية في تقييم الاداء المالي وبالتالي تسمح باظهار سبل تحسينه

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	2	4.0	4.0	4.0
محايد	7	14.0	14.0	18.0
موافق	34	68.0	68.0	86.0
موافق بشدة	7	14.0	14.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

يسمح أسلوب النسب المالية بإظهار مستويات الربحية وسبل تحسينها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	13	26.0	26.0	26.0
موافق	29	58.0	58.0	84.0
موافق بشدة	8	16.0	16.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

يسمح أسلوب التوازنات المالية لإظهار مستويات السيولة وسبل تحسينها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	7	14.0	14.0	14.0
موافق	33	66.0	66.0	80.0
موافق بشدة	10	20.0	20.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.25	1	2.0	2.0	2.0
	3.00	3	6.0	6.0	8.0
	3.13	1	2.0	2.0	10.0
	3.25	1	2.0	2.0	12.0
	3.38	2	4.0	4.0	16.0
	3.50	3	6.0	6.0	22.0
	3.63	6	12.0	12.0	34.0
	3.75	3	6.0	6.0	40.0
	3.88	6	12.0	12.0	52.0
	4.00	11	22.0	22.0	74.0
	4.13	3	6.0	6.0	80.0
	4.25	4	8.0	8.0	88.0
	4.38	2	4.0	4.0	92.0
	4.50	2	4.0	4.0	96.0
	4.88	1	2.0	2.0	98.0
	5.00	1	2.0	2.0	100.0
Total		50	100.0	100.0	

Correlations

		مساهمة المراجعة الداخلية	تحسين الأداء المالي
مساهمة المراجعة الداخلية	Pearson Correlation	1	.705**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	50	50
تحسين الأداء المالي	Pearson Correlation	.705**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	50	50

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed^a

Mode	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مساهمة المراجعة الداخلية ^b	.	Enter

a. Dependent Variable:

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705 ^a	.497	.487	2.79399

a. Predictors: (Constant), مساهمة المراجعة الداخلية

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	370.912	1	370.912	47.514	.000 ^b
Residual	374.708	48	7.806		
Total	745.620	49			

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), مساهمة المراجعة الداخلية

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	10.328	2.987		3.457	.001
مساهمة المراجعة الداخلية	.294	.043	.705	6.893	.000

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

Correlations

		+المراجعة الداخلية في المؤسسة	تحسين الأداء المالي
+المراجعة الداخلية في المؤسسة	Pearson Correlation	1	.587**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	50	50
تحسين الأداء المالي	Pearson Correlation	.587**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	50	50

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	+المراجعة الداخلية في المؤسسة ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.587 ^a	.344	.331	3.19172

a. Predictors: (Constant), + المراجعة الداخلية في المؤسسة

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	256.640	1	256.640	25.193	.000 ^b
Residual	488.980	48	10.187		
Total	745.620	49			

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), + المراجعة الداخلية في المؤسسة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	14.885	3.191		4.665	.000
+ المراجعة الداخلية في المؤسسة	.828	.165	.587	5.019	.000

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

Correlations

		+ التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	تحسين الأداء المالي
+ التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	Pearson Correlation	1	.666**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	50	50
تحسين الأداء المالي	Pearson Correlation	.666**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	50	50

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed^a

Mode	Variables	Variables	Method
------	-----------	-----------	--------

l	Entered	Removed	
1	+التأهيل العلمي للمراجع الداخلي ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.666 ^a	.443	.431	2.94149

a. Predictors: (Constant), +التأهيل العلمي للمراجع الداخلي

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	330.306	1	330.306	38.175	.000 ^b
Residual	415.314	48	8.652		
Total	745.620	49			

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), +التأهيل العلمي للمراجع الداخلي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	13.377	2.841		4.709	.000
+التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	.615	.100	.666	6.179	.000

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

Correlations

		الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير +	تحسين الأداء المالي
الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير +	Pearson Correlation	1	.615 ^{**}
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	50	50
تحسين الأداء المالي	Pearson Correlation	.615 ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	50	50

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير ^b +	.	Enter

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.615 ^a	.378	.365	3.10866

a. Predictors: (Constant), الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير +

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	281.760	1	281.760	29.156	.000 ^b
Residual	463.860	48	9.664		
Total	745.620	49			

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير +

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	17.551	2.482		7.072	.000
الاستقلالية والموضوعية في إعداد التقارير +	1.199	.222	.615	5.400	.000

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

Correlations

تحسين الأداء	الاحترافية والمقدرة
--------------	---------------------

		على أداء أعمال المراجعة الداخلية	المالي
الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 50	.465** .001 50
تحسين الأداء المالي	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.465** .001 50	1 50

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed^a

Mode l	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية ^b	.	Enter

a. Dependent Variable:

b. All requested variables entered.

Model Summary

Mode l	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.465 ^a	.216	.200	3.49009

a. Predictors: (Constant), الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	20.839	2.768		7.528	.000
	الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية	.895	.246	.465	3.635	.001

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	160.944	1	160.944	13.213	.001 ^b
	Residual	584.676	48	12.181		
	Total	745.620	49			

a. Dependent Variable: تحسين الأداء المالي

b. Predictors: (Constant), الاحترافية والمقدرة على أداء أعمال المراجعة الداخلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ